

جامعة أحمد دراية - أدرار -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بغـوان:

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي،
أسعار النفط) على ربحية البنوك الإسلامية السعودية
خلال الفترة 2013-2019

من إعداد الطالبتين:

- فاتح جميلة
- بوشنتوف نورالهدى

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
د. المومن عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	رئيساً
د. عبد الرحمان عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً
د. حدادي عبد الغني	أستاذ محاضر "أ"	ممتحناً

السنة الجامعية:

2019 م / 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي الي من قال فيهما الله سبحانه وتعالى بعد باسم الله الرحمن الرحيم " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى ستم الحبايب خاليتي أمي (نبع العنان) حفظها الله ورعاها وبارك في عمرها وتركها سندا لنا في هذه الحياة.

إلى روح أبي الطاهرة التي رحلت وتركت نحة في قلبي، رحمه الله وجعلنا واپاه من أهل الفردوس الأعلى. إلى إخواني وأخواتي وأزواجهم وأولادهم، كل واحد باسمه" يمينة (سلسيل، فاطمة نور اليقين، عبد الحكيم، ايوب)، مصطفى، فاطمة (سجي، جنى)، فتية، نور الدين، أسماء". "أناركم الله بحفظه".

إلى نور عيني وفلذت كبدي ابنتي خلود حفظها الله ورعاها، وجعلها من حفظة القرآن. إلى جدتي "فاطمة و الزهراء"، أطال الله في عمرهما، وخالي وخالتي وأعمامي و عمتي وأبنائهم. إلى من صبرت معي وشاركتني عناء هذا العمل " نور الهدى".

إلى من تغمرني البسمة بلقياهم " حورية..امنة..سعيدة".

إلى من لاقتني بهم الدراسة وأصبحوا أحبابي و أصدقائي "هدى..الزهرة..مينة". إلى كل أفراد عائلتي فاتح و حسين.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو كلمة صادقة. "الشكر لكم".

إلى من نساه قلبي وهو موجود في قلبي.

الحمد لله



الإهداء

انتهت الحكاية رفعت قبعتي مودعة للسنين التي مضت أهدي تخرجي إلى:

والدي:

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..

يا من يرتعش قلبي بذكرك .. يا من أودعتني لله .. يا من كانك آخر كلماته دعوة نجاح وتوفيق.

إلى روحك أبي الطاهرة جعلنا الله وأياك في جنة الفردوس الأعلى.

والدتي:

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ... إلى من سهرت الليالي تنير دربي ...

إلى من تشاركتني أفراحي وآسأتي ...

إلى نبع العطف والحنان ... إلى أجمل إبتسامة في حياتي ... إلى أروع امرأة في الوجود.

أخواتي:

إلى المحبة التي لا تنضب ... والخير بلا حدود ... إلى من شاركتهم كل حياتي ...

أنتن زهرات حياتي ... تمددنا بعقب أدي .. أنتن جوهرتي الثمينة وكنتي الغالي.

حماكن الله عزيزاتي.

إلى إخواني وأزواج أخواتي وأخص بالذكر ابن عمتي " بدر عبد السلام "

إلى من جمعتني بها الصداقة إلى من شاركتني في إنجاز هذا البحث " جميلة "

إلى صديقاتي ورفيقاتي " أمينة، الزهرة، مينة، هدى، قمر الزمان "

إلى كل من دعمني وساندني ولو بدعوة

لمن سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

نور الهدايا



شكر وعرفان

نحمدك يا رب حمداً كثيراً طيباً يليق بجلال وجهك الكريم ومعظيم سلطانك،
ونشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وخليفه، صلوات الله
وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله.

يسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى
الأستاذ المشرف الدكتور

عبد الرحمن عبد القادر على ما قدمه لنا من توجيهات سديدة
وإرشادات قيمة أنارت لنا الطريق ودفعتنا قدماً لإنهاء هذا البحث
المتواضع فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ دقيش جمال والأساتذة
أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة
هذا البحث وتقييمه لاننسى أن نشكر كافة الأساتذة الأفاضل
الذين نلنا شرفه الدراسة عندهم

كما كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
كما نتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا وامد لنا يد العون
من قريب او بعيد لانجاز هذا البحث المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة	البيان
	آية قرآنية
i	الإهداء
ii	الشكر و العرفان
iii	فهرس المحتويات
vi	قائمة الجداول والأشكال
v	قائمة الملاحق والاختصارات والرموز
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية البنوك الإسلامية
6	المطلب الأول: مدخل نظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي
6	الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي
6	الفرع الثاني: تعريف التضخم وأسعار النفط.
8	المطلب الثاني: محددات الربحية في البنوك الإسلامية
8	الفرع الأول: تعريف الربحية في البنوك الإسلامية ومؤشراتها
9	الفرع الثاني: علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بربحية البنوك الإسلامية
11	المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة
11	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية
11	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
14	الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
17	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة والدراسة الحالية
17	الفرع الأول: من حيث المنهج
17	الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة والمتغيرات
18	خلاصة
الفصل الثاني: : قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة (2013 م - 2019 م)	
20	تمهيد
21	المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة.

21	المطلب الأول: النموذج والطريقة المستخدمة في الدراسة
21	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
23	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها
24	الفرع الثالث: النموذج المتبع في الدراسة
29	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
30	الفرع الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
30	الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة
31	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
31	المطلب الأول: الدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات
31	الفرع الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات
34	الفرع الثاني: الاختبارات القياسية
37	الفرع الثالث: اختبارات تقدير النموذج
46	المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها
49	خلاصة
50	خاتمة
54	قائمة المصادر والمراجع
59	لملاحق
61	الملخص

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
34	التحليل الوصفي للمتغيرات	01
35	اختبار Ramsey لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات	02
35	دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF	03
36	نتائج اختبار درجة التكامل	04
36	العلاقة السببية بين المتغير التابع ROE والمتغيرات المستقلة	05
37	العلاقة السببية بين المتغير التابع (ROA) والمتغيرات المستقلة	06
38	تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	07
39	تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على الأصول	08
40	نتائج اختبار الحدود لنموذج (Bounds Test) بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	09
40	نتائج اختبار الحدود لنموذج (Bounds Test) بالنسبة للعائد على الأصول	10
41	اختبار منهجية تصحيح الخطأ لنموذج بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	11
42	اختبار منهجية تصحيح الخطأ لنموذج بالنسبة للعائد على الأصول	12
44	اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	13
44	اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء بالنسبة للعائد على الأصول	14
44	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	15
44	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للعائد على الأصول	16

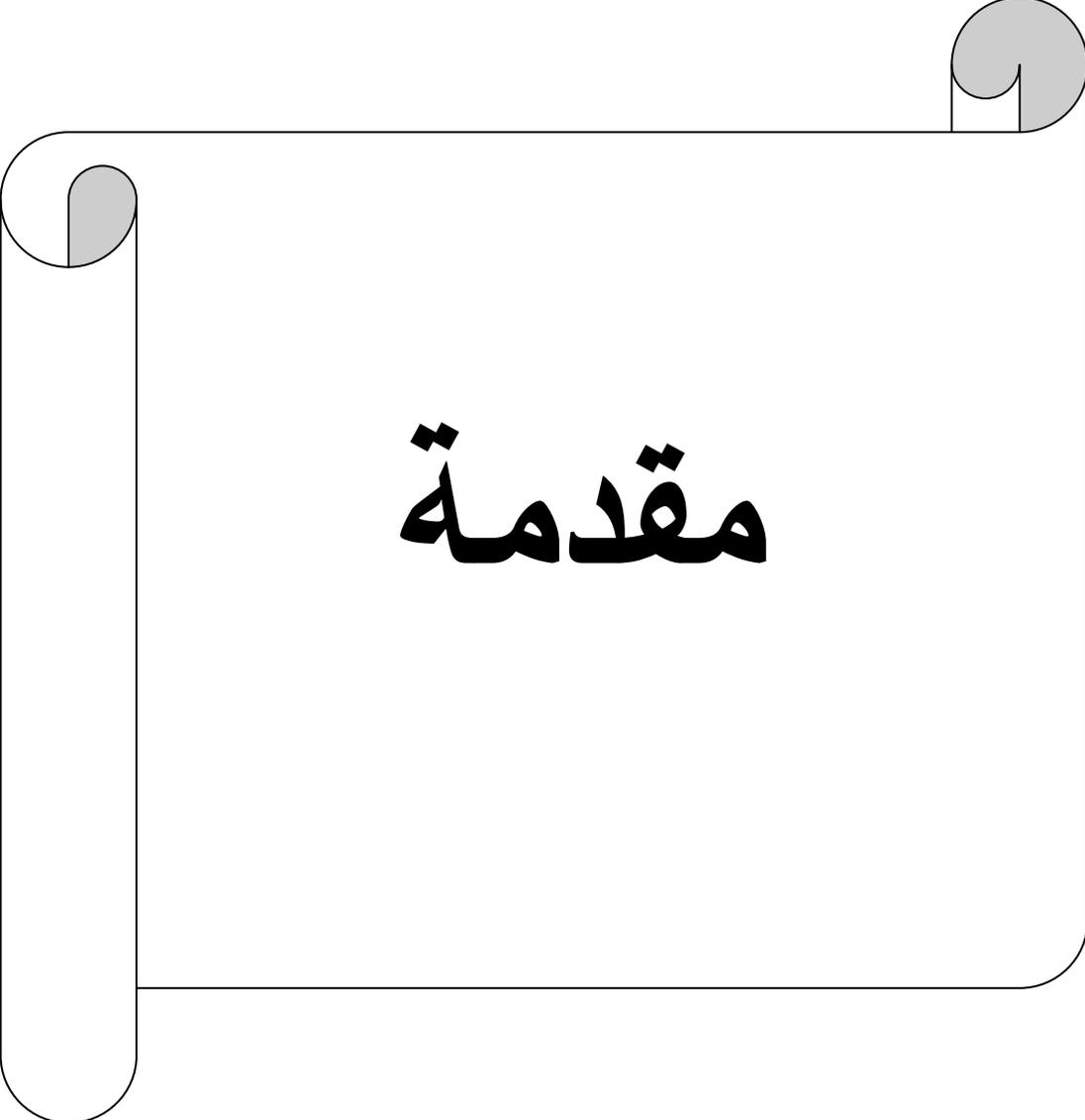
الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
31	التمثيل البياني للعائد على حقوق الملكية ROE (نسبة مئوية)	01
32	التمثيل البياني لمعدل العائد على الأصول ROA (نسبة مئوية)	02
33	التمثيل البياني للنتاج المحلي الإجمالي GDP (ب المليون ريال)	03
33	التمثيل البياني لمعدل التضخم (نسبة مئوية)	04
34	التمثيل البياني لأسعار النفط	05
43	اختبار Jarque-Bera بالنسبة للعائد على حقوق الملكية	06
43	اختبار Jarque-Bera بالنسبة للعائد على الأصول	07
45	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للعائد على حقوق الملكية	08
45	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج بالنسبة للعائد على الأصول	09

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
تطور متغيرات الاقتصاد الكلي والربحية في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2013م إلى غاية 2019م.	01

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/ الاختصار	دلالاته
ADF	ديكي فولر
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUMSQ	اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IF	معدل التضخم
OIL	سعر النفط
R ²	معامل التحديد
ROA	العائد على الأصول
ROE	العائد على حقوق الملكية
VCEM	نموذج تصحيح الخطأ



مقدمة

توطئة:

يعتبر القطاع المصرفي من بين القطاعات الرائدة في الاقتصاد وهذا راجع إلى الأساليب والخدمات الاستثمارية والتمويلية التي يقدمها في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لغرض حفظ الأموال وتشغيلها مع تسهيل المعاملات المالية للعملاء، وفي ظل التطورات وتعدد الوظائف التي يقدمها هذا القطاع، ظهر العديد من البنوك والتي من بينها البنوك الإسلامية تعتبر هذه الأخيرة تجربة حديثة العهد نسبياً إذا ما قارناها مع نظيرتها التقليدية، وقد وجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، لكن رغم تعدد هذه التعاريف، فالمضمون يبقى نفسه.

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها. أو هي مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في البنوك الإسلامية، لذلك تحقيق الأرباح وتعظيمها هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها هذه البنوك، فتلجأ الأخيرة تمكنها من المحافظة على استمراريتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعتبر الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارات البنوك لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها وفعاليتها في استخدامها الأمثل للموارد فهي تمثل صافي نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات وبالتالي تعتبر مؤشر الأداء لإدارة البنوك. وتقوم الربحية على عدة مؤشرات من بينها معدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على الأصول ROA.

تتأثر ربحية البنوك بعدة متغيرات؛ أهمها متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يعنى بدراسة الظواهر الكلية للاقتصاد الوطني على نطاق واسع، مثل الدخل القومي، والنتاج المحلي، والتضخم، ومستويات الأسعار، وأسعار النفط كما يركز على اتجاهات الاقتصاد وكيفية سيره.

الإشكالية: وعلى إثر ما سبق تقديمه يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

- ما هو أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية السعودية ؟
- وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتجسد فيما يلي:
- ما علاقة الناتج المحلي الإجمالي بربحية البنوك الإسلامية السعودية؟
- كيف يؤثر معدل التضخم على ربحية البنوك الإسلامية السعودية ؟
- هل تؤثر تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية السعودية؟

الفرضيات:

- وللإجابة على الإشكالية تم اقتراح الفرضيات التالية، والتي هي بمثابة إجابة مبدئية على التساؤلات السابقة:
- توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية البنوك الإسلامية السعودية.
 - يؤثر معدل التضخم سلباً على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.
 - تؤثر تغيرات أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

أهمية البحث:

- تظهر أهمية هذا البحث من خلال ما يلي:
- المساهمة في إثراء الرصيد المعرفي للباحث.
 - تزويد الدارسين بمعلومات وبيانات تخص أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.
 - إبراز أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية بصفة عامة والبنوك الإسلامية السعودية بصفة خاصة.

أهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز نوع العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و ربحية البنوك الإسلامية السعودية.
 - تسليط الضوء على أهم مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية وتحليلها.
 - معرفة انعكاسات أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في مواضيع تتعلق بالبنوك الإسلامية.
- تماشي الموضوع مع تخصص الدراسة.
- حداثة موضوع دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في البنوك الإسلامية السعودية التي شملتها الدراسة (مصرف الإنماء، مصرف الراجحي، مصرف البلاد، مصرف الجزيرة).
- الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة من سنة 2013 إلى غاية 2019. مستخدمين في ذلك بيانات ربع سنوية.
- المنهج المتبع:**

اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة لمتغيرات الاقتصاد الكلي و ربحية البنوك الإسلامية وأهم مؤشراتهما، واستخدمنا المنهج التحليلي والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستعمال بعض الأدوات الإحصائية و القياسية والمتمثلة في نموذج ARDL والذي يشمل مجموعة

من الاختبارات المتمثلة في اختبار الاستقرارية ومنهجية تصحيح الخطأ وغيرها، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 9.

صعوبات البحث:

واجهنا خلال هذا البحث صعوبات كثيرة تجسدت فيما يلي:

- قلة مصادر والمراجع التي تخص الدراسة والذي كان سببه إغلاق المكاتب ودور المطالعة.
- تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي حال دون المقابلة المباشرة بين أعضاء البحث والأساتذ المشرف.

تقسيمات الدراسة:

لغرض دراسة الموضوع وتحليله وفهمه بصورة جيدة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول: إلى الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية، واندراج تحت هذا الفصل متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية البنوك الإسلامية وكما عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية حيث تمت المقارنة بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، وفي آخر الفصل وضعت خلاصة له.

أما الفصل الثاني: فقد تعرضنا فيه إلى الدراسة التطبيقية لأثر الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة (2013 م-2019 م)، حيث اندرج تحته الحديث عن الطرق والأدوات والنماذج المستخدمة في الدراسة، والتي اعتمدنا فيها على البرنامج الإحصائي Eviews حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي تندرج تحته مجموعة من الاختبارات مثل اختبار جذر الوحدة أو اختبار الاستقرارية لتوضيح أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الربحية، كما تعرضنا إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها وفي آخر المطاف وضعت خلاصة للفصل.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد

الكلي وعلاقتها بربحية البنوك

الإسلامية

تمهيد:

البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسة مصرفية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية وذلك بعدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً، وهي تهدف إلى تحقيق الأرباح لضمان بقاءها واستمراريتها، ولهذه الأرباح محددات تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث أن لهذه الأخيرة اثر على ربحية البنوك الإسلامية. ولمعرفة اثر هذه المتغيرات وانعكاساتها على الربحية سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة ماهية متغيرات الاقتصاد الكلي والربحية والعلاقة التي تربط بينهما، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كما يلي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية وربحية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية وربحية البنوك الإسلامية

يدرس الاقتصاد الكلي الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق اذ يهتم بإجمالي الاقتصاد بوصفه سيناريو متكامل. حيث يشمل هذا الاهتمام بمتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والتضخم، تتيح لنا هذه المتغيرات معرفة المعلومات الأساسية حول الاقتصاد، وذلك من خلال بيان أثرها على ربحية البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مدخل نظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي إجمالي، التضخم، سعر النفط)

الفرع الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي

التعريف الأول: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة. بحيث يحتوي على قيمة السلع المنتجة مثل المنازل أو قيمة الخدمات كالطيران.¹

التعريف الثاني: إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.²

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي هو كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة.

الفرع الثاني: تعريف التضخم وأسعار النفط.

أولاً: تعريف التضخم

التعريف الأول: التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي وتترجم عادة بارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة، واتفق الاقتصاديون الكينزيون مع فريدمان على اعتبار التضخم ظاهرة نقدية وأسباب حدوث ذلك متعددة فالحكومة قد تقود سياسة نقدية تضخمية رغبة منها في تحقيق معدلات عمالة مرتفعة وبالتالي تحميل الخزينة العمومية أكثر ما تتحمل (التمويل بالعجز) وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزانية.³

¹تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص35.

²محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2009، ط 1، ص83.

³دهان عبد الرؤوف، الاقتصاد من الألف إلى الياء، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ص91.

التعريف الثاني: التضخم هو ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود.¹

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض في قيمة العملة.

ثانياً: أسعار النفط للتعرف على مفهوم سعر النفط يجب التطرق إلى تعريف كلمة النفط أولاً.

1. **تعريف النفط:** أن كلمة النفط هي في الأصل لاتينية وتعني زيت الصخر" يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون".²
2. **تعريف سعر النفط:** تعددت تعريفات أسعار النفط وتتنوع نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف سعر النفط على أنه القيمة المادية أو قيمة السلعة البترولية ويعبر عنه نقداً خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية ، سياسية... الخ³. أو هو القيمة النقدية أو الصورة المقابلة لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، المعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية.⁴

التعريف الثاني: يعرف السعر النفطي على أنه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي.⁵

استناداً للتعاريف السابقة يمكن تعريف سعر النفط على أنه مؤشر نقدي أو القيمة النقدية الواجب دفعها مقابل برميل النفط خلال فترة زمنية معينة وتحت تأثير عوامل اقتصادية محددة.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2008، الطبعة الأولى، ص 277.

² بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة، تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017م-2018م، ص 28.

³ الزهراء بن بلخير، فوزية حسيني، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، 2015م-2016م ص 3.

⁴ جبايلي حياة أمينة، لقرع حامدة، تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أدرار، سنة 2015-2016م، ص 6.

⁵ جهاد ذويب، رشيدة عزوز، فتحة ولابي، أثر تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، سنة 2018-2019م، ص 7.

المطلب الثاني: محددات الربحية في البنوك الإسلامية

سننطلق في هذا المطلب إلى تعريف الربحية في البنوك الإسلامية ومؤشراتها بالإضافة إلى محددات ربحية البنوك الإسلامية وانعكاساتها

الفرع الأول: تعريف الربحية في البنوك الإسلامية ومؤشراتها

أولاً: تعريف الربحية في البنوك الإسلامية

التعريف الأول: كلمة الربحية تتألف من كلمتين هما الربح، إذ يعرفها على أنها "الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة" والكلمة الثانية هي القدرة "فهي تشير إلى قوة المصرف لكسب الأرباح، وتدل أيضاً على قوة أدائها التشغيلي والمالي. وعلى هذا الأساس تعرف الربحية مجتمعة على أنها" قدرة أداة معينة على تحقيق العائد من استخدامها"¹.

التعريف الثاني: الربحية عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعد الربحية هدف للمؤسسات ومقياساً للحكم على كفاءتها، سواء كان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي، ويمكن قياسها من خلال العلاقة بين الأرباح وعدة مقاييس، فقد تقاس بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات.²

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الربحية هي مقياس للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في ظل المصاريف التي تتحملها خلال فترة زمنية معينة. **ثانياً مؤشرات الربحية:** تعتبر مؤشرات الربحية من أهم المقاييس المستخدمة لمعرفة أداء ربحية البنوك الإسلامية وهي تختلف من مكان إلى آخر، بحيث تتمثل فيما يلي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): وتشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى، ويقاس هذا المؤشر بمعدل العائد الذي تحقق لأصحاب الأسهم في البنك، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة استخدام الأموال، البنك مطالب بالعمل على زيادته لتحقيق عائد يتناسب والأخطار التي يتحملها المساهمين.³

¹ عبد السلام لفته سعيد، بلال نوري سعيد، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية، دراسة مقارنة بين مصرفين أمريكيين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 37، 2016م، ص 115.

² علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1، يوليو 2015، ص 360.

³ إبراهيم عبد الحلیم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ط 1، ص 179.

ويمكن قياسه كما يلي:¹ معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

2. **معدل العائد على الأصول (ROA):** يشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من

الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك. ويمكن قياسه كما

يلي:² معدل العائد على الأصول = صافي الأرباح / إجمالي أصول البنك

3. **معدل هامش الربحية (PM):** هذا المؤشر يتم بموجبه قياس ربحية الوحدة النقدية من الإيرادات السنوية

التي يحققها البنك، وهو يبين فعالية العمليات التي يقوم بها البنك وكفاءته في ذلك، حيث كلما ارتفعت

نسبة هامش الربحية دل على تحسن الأداء وكفاءة أكبر، والعكس صحيح.³

تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة أي كفاءة الإدارة في

تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك واستثماراته. وتقاس هذه النسبة كما يلي:⁴

معدل هامش الربح = صافي الربح / إجمالي الإيرادات

4. **معدل الرفع المالي:** يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية أو في نفس الوقت مقياس للمخاطر

لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء عن التزاماته.⁵

الفرع الثاني: علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بربحية البنوك الإسلامية

أولاً: علاقة التضخم بربحية البنوك الإسلامية

يعتبر التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية، حيث أن هناك شبه

إجماع في الأدبيات التي تناولت موضوع محددات ربحية البنوك التقليدية، على أن العلاقة بين التضخم

والربحية هي علاقة ايجابية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات

الإقراض، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على ربحية البنوك، فقد أيدت هذه النتيجة مجموعة من الدراسات،

وينطبق هذا الأمر على البنوك الإسلامية بشكل عام، وفي حال كانت الزيادة في المصاريف التشغيلية أكبر

¹قنيدي صبرين، إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية، "دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (2009-2013)، مذكرة

مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة

محمد خيضر بسكرة، سنة 2014/2015، ص ص(43-44).

²الطبيبي فاطمة، حنيني رقية، دور إيرادات التمويل البنكي الإسلامي على الربحية "دراسة حالة البنوك الإسلامية

الخليجية(2005-2018)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي

وبنكي، جامعة احمد دراية أدرار، سنة 2018/2019، ص7.

³فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان /الأردن، 2006، ط 1، ص 347.

⁴قنيدي صبرين، مرجع سبق ذكره، ص44.

⁵بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص38.

من معدلات التضخم، ولم تستطع البنوك الإسلامية نقل هذه التكاليف إلى العملاء، من المتوقع إن يؤثر التضخم سلبيا في ربحية البنوك.¹

ثانيا: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بربحية البنوك الإسلامية

يعد الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية، ويتضح هذا من خلال العديد من الدراسات التي رأت بوجود علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي شرط أساسي لتحسين ربحية البنوك الإسلامية.² وذلك لأنه يعتبر أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، أي أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تطوير وتحسين أداء القطاع المالي³ السبب الذي يؤدي إلى تحسن أداء البنوك الإسلامية وبالتالي زيادة ربحيتها، ومن بين الدراسات التي أيدت هذا الرأي نجد دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية لرامي محمد أبو وادي.

ثالثا: علاقة أسعار النفط بربحية البنوك الإسلامية

إن لسعر النفط اثر كبير على ربحية البنوك الإسلامية، ويتجلى من خلال العلاقة الايجابية الموجودة بين أسعار النفط والربحية، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك الإسلامية، في حين أنها قد تحقق نتائج (عوائد) مرضية بالرغم من تراجع أسعار النفط وهذا راجع إلى الانخفاض في التكاليف وانخفاض قيمة الديون.⁴

¹ عبد السلام الحمد، المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية من السوق الأردني، مجلة الجامعة الخليجية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، قسم العوم المالية والمصرفية، عمان/الأردن، سنة2013.

²Cupain Amzal , **the impact of macroeconomic variables on Indonesia banks profitability** ,Jurnal ekonomi dan BisnisIslam, vol2, no1, juni2016, p

³ فيصل شياد، مومني إسماعيل، هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد خمه لخضر، الوادي، العدد11، 2016، ص11.

⁴بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص73.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية، بحيث تبين العلاقة بين هاذين المتغيرين ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

(1) احمد حسين، احمد المشهراوي(2007): اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية.¹

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر استخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك بغرض معرفة العلاقة التي تربط بين متغيرات عناصر المركز المالي (التمثلة في صافي الموجودات الثابتة، التمويلات، الاستثمارات، إجمالي الموجودات، الودائع، المخصصات المختلفة بالإضافة حقوق المساهمين) وربحية المصارف الإسلامية الفلسطينية خلال الفترة من 1996 الى 2006، واستخدمت هذه الدراسة نماذج لتحليل البيانات تمثلت في نموذج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك من اجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية. وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- ضرورة إقامة علاقة تكاملية بين المصارف الإسلامية للمساهمة في رفع كفاءتها وزيادة فعاليتها.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية.
- ضرورة سعي المصارف إلى تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة والمضاربة... الخ. لزيادة إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.
- إن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية.

¹ أحمد حسين، أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.

2. علاء عبد الحسين صالح الساعدي (2015): ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها.¹

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من مستويات ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واثربعض المتغيرات الداخلية على تلك المستويات، حيث تم اختبار كل من حقوق الملكية والمطلوبات والسيولة والتدفقات النقدية والاستثمارات والائتمان الممنوح والودائع على ربحية المصارف وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال استخدام أسلوب (Panel Data) لمدة تسع سنوات للفترة (2002-2010)، في تحليل البيانات وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

• وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية لكل من حقوق الملكية، المطلوبات، السيولة والاستثمارات على مستويات ربحية المصارف وهذا راجع إلى أن زيادة حقوق الملكية وزيادة المطلوبات تؤديان إلى زيادة السيولة، مما يوفر الفرص أمام المصارف لزيادة استثماراتها التي تنعكس بالإيجاب على ربحية تلك المصارف.

• عدم وجود علاقة بين إجمالي الموجودات والتدفق النقدي والودائع والقروض والربحية، وهذا ما يعني أن المصارف في العراق لا تعتمد في ربحيتها على صميم عملها المصرفي بقدر اعتمادها على الأرباح المتأتية من استثماراتها.

• إن أغلب المصارف العراقية لديها فرص واعدة في مجال تحقيق مستويات أعلى من الربحية من خلال تفعيل النشاط المصرفي المتمثل باستقطاب الودائع ومنح القروض.

3) إلياس ندور (2017): معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية.²

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير معدل التضخم على حجم الودائع في المصارف الإسلامية، وقد تمت الدراسة على مجموعة من المصارف الإسلامية في سوريا خلال الفترة (2007-2014)، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة واستخدمت الاستبانة (spss) كأداة لتحليل البيانات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة نجد ما يلي:

• وجود علاقة ايجابية بين التضخم وحجم الودائع، ويعود ذلك إلى وجود شريحة تؤمن بالعمل المصرفي وترغب بالتعامل مع المصارف الخاصة، كونها أكثر أماناً من الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل إضافة إلى التشريعات والقوانين التي ألزمت المصارف الإسلامية برفع رأس مالها، مما خلق نوع من الثقة والأمان بها.

• ارتفاع حجم الإيداعات في البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2011 حيث شهد انخفاض حجم الودائع.

¹ علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد1، يونيو 2015م، جامعة البصرة، العراق.

² إلياس ندور، معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد10، 2017م.

• ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام إلى غاية سنة 2011 وبعد ذلك أصبح الارتفاع بشكل كبير ومفاجئ.

4) رامي محمد أبو وادي (2017): العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية.¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، حيث طبقت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية وعددها ثلاثة مصارف باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) خلال الفترة (2009-2011)، حيث تم دراسة سلوك ربحية المصارف الإسلامية والعوامل الاقتصادية الكلية (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل النمو في عرض النقد) والعوامل الداخلية الخاصة بالمصرف (نسبة رأس المال، حجم المصرف، الرافعة المالية) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية والعوامل التالية: حجم المصرف، نسبة رأس المال، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في عرض النقد.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية من جهة والرافعة المالية للمصارف من جهة أخرى.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية ومعدل التضخم.

5) بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة (2018): تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط "دراسة حالة البنوك الخليجية".²

استعرضت هذه الدراسة كيفية تقييم ربحية البنوك الإسلامية من حيث العوائد، إذ تم استعمال مؤشرين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لمعرفة تأثيرها على أسعار النفط، وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للمقارنة بين مؤشرات الربحية وأسعار النفط خلال الفترة (2005-2016)، واستخدمت هذه الدراسة نماذج لتحليل البيانات تمثلت في تحليل مؤشرات الربحية في ثلاث بنوك مختلفة وربطها بتغيرات أسعار الصرف. بحيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك.
- تنعكس أسعار النفط على ربحية البنك سلباً وإيجاباً.
- البنوك الإسلامية تحقق أرباح عالية بالرغم من انخفاض أسعار النفط وهذا راجع إلى الحد من الاعتماد على قطاع النفط.

¹رامي محمد أبو وادي، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 2، العدد 2، 2017.

²بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة، تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، قسم الاقتصاد، جامعة احمد دراية، أدرار، 2018م.

6) الطيبي فاطمة، حنيني رقية(2019): دور إيرادات التمويل البنكي الإسلامي على الربحية.¹

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إيرادات التمويل البنكي الإسلامي (إيرادات أعمال المشاركة والمضاربة والمرابحة) في زيادة ربحية البنوك الإسلامية الخليجية خلال الفترة (2005-2018)، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النماذج المتعلقة بموضوع الدراسة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن بعض النماذج المقدره تتمتع بمستوى عال من الأهمية (أنها ذات دلالة معنوية).
- وجود علاقة ايجابية (طردية) بين إيرادات التمويل الإسلامي وربحية البنوك موضوع الدراسة أي أنه عند زيادة إيرادات التمويل تزداد الربحية والعكس صحيح.
- تقوم إيرادات التمويل بدور معتبر في زيادة ربحية البنوك.
- نتائج معامل التحديد لنماذج البنوك المختارة كانت محصورة ما بين 0.41 و 0.99 وهذا ما يثبت جودة النماذج وان إيرادات التمويل لديها فعالية في زيادة الربحية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1) Muhamad Abduh and others(2011): The impact of crisis and macroeconomic variable towards Islamic banking deposits.²

تطرقت هذه الدراسة إلى اثر الأزمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل الفائدة، الأرباح، الإنتاج والتضخم) على الودائع في المصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة(2000-2010)، واعتمدت في تحليل بياناتها على نموذج الانحدار المتعدد ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لكشف عن العلاقة الديناميكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والأزمة مع إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن للتضخم تأثير سلبي على ودائع البنوك الإسلامية على المدى القصير والطويل.
- إن للأزمة تأثير ايجابي على إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية.
- إن التغير في معدل الفائدة والربح وكذا نمو الإنتاج ليس لها اثر كبير على إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية.

¹الطيبي فاطمة، حنيني رقية ، دور إيرادات التمويل البنكي الإسلامي على الربحية، مذكرة تخرى ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير العلوم التجارية، قسم الاقتصاد، جامعة احمد دراية، أدرار، 2019م.

²MuhamadAbduh and others, 'The impact of crisis and macroeconomic variable towards Islamic Banking deposits', American journal of applied sciences 8(12): 1378-1383, 2011.

2) Imadz.Ramadan(2011): Bank-Specificdeterminants of Islamic banks¹profitability: AN empirical study of the jordanain market.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير المحددات الداخلية (كفاية رأس المال، السيولة، مخاطر الائتمان) والخارجية المتمثلة في (التضخم والنمو الاقتصادي) على ربحية البنوك الإسلامية وذلك خلال الفترة (2000-2010)، وقد تم استخدام مقاييس بديلين للربحية والمتمثلين في العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح (PM) وثلاث نماذج لاختبار تأثير المحددات الداخلية على ربحية البنوك الإسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

- إن البنوك ذات رأس المال الجيد والإدارة الجيدة والمخاطر الائتمانية العالية تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول.
- إن مخاطر الائتمان وكفاءة الإدارات تؤثر ايجابيا وبشكل كبير على هامش ربح البنوك الإسلامية الأردنية.
- تأثير المحددات الداخلية للربحية يختلف اختلافا كبيرا بين البنوك الإسلامية الأردنية.
- إن لكفاية رأس المال والسيولة تأثير ايجابي على ربحية البنوك الإسلامية أي أن هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين والربحية.
- إن لمخاطر الائتمان تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية أي أن هناك علاقة عكسية بينهما.

3) Nur Rainato Alarif(2011): The effect of macroeconomic variables of profit sharing yield decision in Indonesia Islamic banking industry.²

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدل الفائدة، أسعار الصرف ومعدلات التضخم في تحديد هامش الأرباح من الودائع في البنوك الإسلامية في اندونيسيا وذلك خلال الفترة(2005-2010)، استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، واستخدام النسب المالية كمتغيرات تتحكم في الدراسة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نجد:

- إن متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثير كبير في تحديد هامش الأرباح من منتجات التحصيل في البنوك الإسلامية.
- إن هناك علاقة بين معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف كمحدد في قرار تقاسم أرباح الودائع في الشريعة الإسلامية.
- وجود علاقة ايجابية بين معدل الفائدة وهامش الربح من الودائع، وهذا يعني أنه إذا زاد معدل الفائدة يزداد هامش الربح.
- إن العلاقة بين معدل التضخم وهامش الربح في البنوك الإسلامية سلبية وهذا يعني أن الزيادة في معدل التضخم سوف تؤدي إلى انخفاض هامش الربح في البنوك الإسلامية.

¹Imad z.Ramadan 'Bank-Specificdeterminants of Islamic banks¹profitability: AN empirical study of the jordanain market 'International journal of Academic Research, Vol 3, 6November, 2011.

²Nur Raina to Alarif' 'The effect of macroeconomic variables of profit sharing yield decision in Indonesia Islamic Banking industry',Economic Journal of Emerging Markets, Faculty of Economic Universitas Islam Indonesia Vol 3, Issue 3, page 235-244, Décembre 2011.

- العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وهامش الربح في البنوك الإسلامية هي علاقة ايجابية، أي كلما زاد سعر الصرف يزداد هامش الربح في البنوك الإسلامية.

4) Hamidah Ramlan, Mohd Sharizat Adnan(2015): The profitability of Islamic and conventional bank: case study in Malaysia.¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ربحية البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2006-2011)، بحيث استخدمت نموذج الانحدار المتعدد وذلك لمعرفة أي البنوك أكثر ربحية، البنوك الإسلامية أم البنوك التقليدية، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الارتباط الذاتي الذي يوضح لنا إن العائد على حقوق المساهمين عامل مهم يؤثر على الربحية. وكانت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- البنوك الإسلامية أكثر ربحية من البنوك التقليدية.
- إن إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الإسلامي أعلى من البنوك التقليدية.
- هناك علاقة سلبية بين العائد على حقوق المساهمين وإجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول.
- وجود علاقة بين العائد على حقوق المساهمين وإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول .
- يوجد عامل مهم يؤثر على ربحية البنوك الإسلامية وهو إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

5) Cupain Amzal(2016): The impact of macroeconomic variables on Indonesia banks profitability.²

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم معدل الفائدة) على ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة (2006-2014)، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد وذلك لتقدير تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف الإسلامية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الخدمات المصرفية الإسلامية يمكن إن تعمل بشكل ايجابي في حالة ارتفاع معدلات التضخم.
- إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو شرط أساسي لتحسين ربحية البنوك الإسلامية العاملة في القطاعات المصرفية الاندونيسية.
- إن ارتفاع سعر الفائدة له تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية الاندونيسية.

¹Hamidah Ramlan, Mohd Sharizat Adnan, 'The profitability of Islamic and conventional Bank: case study in Malaysia', Procedia Economics and Finance 35, 359 – 367, 2016.

²Cupain Amzal, 'The impact of macroeconomic variables on Indonesia banks profitability', Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam, Vol 2, No 1, Januari-Juni 2016.

المطلب الثاني مقارنة الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد التطرق للدراسات السابقة في المطلب الأول والتي كان عددها 11 دراسة سابقة، منها ما هي دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، سنحاول من خلال هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: من حيث المنهج

اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة لمتغيرات الاقتصاد الكلي و ربحية البنوك الإسلامية وأهم مؤشراتهما، واستخدمنا المنهج التحليلي والقياسي في الجانب التطبيقي ، وهذا ما كانت تتشابه فيه مع جل الدراسات السابقة تقريبا، الا انها اختلفت معهم في المنهج القياسي الذي تم فيه استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات بالنسبة للدراسة الحالية، بينما في الدراسات السابقة تم فيه استخدام نموذج الانحدار المتعدد في بعضها وفي البعض الاخر تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة والمتغيرات

في هذا الفرع سنحاول المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث مكان الدراسة ومن حيث المتغيرات.

أولاً: من حيث مكان الدراسة اختصت دراستنا بالبنوك الإسلامية السعودية وهذا ما اختلفت فيه دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة ، حيث اعتمدت بعض الدراسات على البنوك الإسلامية في اندونيسيا، وأخرى اعتمدت على البنوك الإسلامية في ماليزيا وسوريا وغيرها من البلدان.

ثانياً: من حيث المتغيرات

تشابهت دراستنا الحالية مع دراسة واحدة سابقة في متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية البنوك الإسلامية وهي دراسة Cupain Amzal في اندونيسيا سنة 2016، بينما اختلفت مع الدراسات الأخرى في المتغيرات حيث نجد فيها احد المتغيرين كدراسة مع متغير آخر على سبيل المثال نأخذ دراسة دور إيرادات التمويل البنكي الاسلامي على الربحية، في هذه الدراسة نجدها تتشابه مع دراستنا الحالية في المتغير التابع المتمثل في الربحية وتختلف في المتغيرات المستقلة التي تتمثل في إيرادات التمويل البنكي الاسلامي في هذه الدراسة السابقة، وفي متغيرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لدراستنا الحالية .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية، حيث قمنا بأخذ تعاريف وجيزة حول متغيرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط بالإضافة إلى الربحية.

عرفنا الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لكل السلع النهائية والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ويعرف سعر النفط على أنه القيمة النقدية الواجب دفعها مقابل برميل النفط الخام خلال فترة زمنية معينة، أما التضخم فهو الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار.

أما الربحية فهي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف وهي تعد هدفا ومقياسا للحكم على كفاءة إدارة المصرف.

بعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، ثم قارنا بينها وبين الدراسة الحالية موضوع البحث.

الفصل الثاني: قياس أثر الناتج المحلي
الإجمالي والتضخم وأسعار النفط على
ربحية البنوك الإسلامية في السعودية خلال
الفترة (2013م-2019م)

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية قياسية لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية، وذلك باتخاذ عينة من البنوك الإسلامية وتحليلها بناء على مجموعة من الإحصائيات المأخوذة من موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى إحصائيات أخرى مأخوذة من صندوق النقد العربي السعودي وموقع خاص بأسعار النفط حيث سنعتمد في دراستنا على أربع مصارف إسلامية وهي: مصرف الراجحي السعودي، مصرف الإنماء السعودي، ومصرف البلاد السعودي، وأخيرا مصرف الجزيرة السعودي.

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة

سنحاول في هذا المبحث تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ثم شرح المتغيرات المستخدمة في دراستنا وطريقة قياسها، كما سنقوم بتعريف نموذج الدراسة وطريقة تطبيقه على متغيرات البحث، بالإضافة عرض الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: النموذج والطريقة المستخدمة في الدراسة

سنشير في هذا المطلب إلى الطريقة المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى مجتمع عينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وطريقة قياسها وفي الأخير سنعرض النموذج المتبع.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا في البنوك الإسلامية السعودية، والتي تتمثل في أربعة مصارف إسلامية وذلك على أساس المعطيات والبيانات المتوفرة فيها حول دراستنا حيث استخرجنا البيانات اللازمة من موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى موقع لأسعار النفط وبعض التقارير والإحصاءات الربع سنوية لصندوق النقد السعودي خلال الفترة (2013م-2019م).

ثانياً: عينة الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على أربع مصارف إسلامية في السعودية وهي: مصرف الراجحي السعودي، مصرف الجزيرة السعودي، مصرف البلاد السعودي وأخيراً مصرف الإنماء السعودي، وذلك لتوفرها على البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة، وفيما يلي سنأخذ لمحة عن هذه المصارف الإسلامية.

1. مصرف الراجحي السعودي

تأسس مصرف الراجحي عام 1957م كشركة صرافة، ثم تحول عام 1987م إلى مصرف تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار. يعد المصرف شركة سعودية مساهمة تم تأسيسها وترخيصها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/59) والمادة رقم 6 من القرار الوزاري رقم 245، وصدر كلاهما في يونيو 1987م. يقع مقر مصرف الراجحي في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويعمل بموجب السجل التجاري رقم 1010000096، وهو مدرج في السوق المالية السعودية تحت الرمز RJHI، حيث يقوم بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة وخارجها. يعد مصرف الراجحي ثاني أكبر بنوك المملكة من حيث الموجودات وأكبر مصرف إسلامي في العالم وبلغت حصته من إجمالي الموجودات والودائع لدى البنوك السعودية 16.1% و 17.3% على التوالي بحلول سنة 2018.¹

¹التقرير السنوي لسنة 2018، مصرف الراجحي ص 6.

2. مصرف الجزيرة السعودي

تأسس مصرف الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/46) الصادر بتاريخ 12 جمادى الثاني 1395 هـ الموافق لـ 21 يونيو 1975 م. وقد بدأ البنك ممارسة أعماله بتاريخ 16 شوال 1976 م بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية.

يعمل بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 29 رجب 1396 هـ الموافق لـ 27 يوليو 1976 م من خلال شبكة فروعه وعددها 54 فرعاً في المملكة العربية السعودية، كما بلغ عدد موظفيه 1620 موظفاً.

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتضمن المربحة والاستئصال والإجارة والتوريق، والتي يتم الموافقة والإشراف عليها من قبل هيئة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك.¹

3. بنك البلاد السعودي

تأسس بنك البلاد السعودي، وهو شركة مساهمة سعودية وتم الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم (م/48) بتاريخ 21 رمضان 1425 هـ، الموافق لـ 4 نوفمبر 2004 م، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 258 بتاريخ 18 رمضان 1425 هـ، الموافق لـ 1 نوفمبر 2004 م، ويعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 10 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 19 أبريل 2005 م.²

تتمثل أغراضه في مزاوله جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال أدوات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ولأحكام نظام مراقبة البنوك، تتم مراقبة نشاطات البنك من قبل هيئة شرعية مستقلة مؤسسة من قبل البنك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 78 فرع بنكي و118 مركز صرافة وحوالات في المملكة العربية السعودية.³

4. مصرف الإنماء السعودي

تأسس مصرف الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15)، بتاريخ 28 ذو القعدة 1427 هـ، الموافق لـ 28 مارس 2006 م، لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، بلغ رأس مال مصرف الإنماء خمسة عشر ألف مليون ريال، مؤسسو المصرف هم صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث

¹ القوائم المالية الموحدة، للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011، 2012 وتقرير مراجعي الحسابات، ص 9.

² القوائم المالية الأولية، الموجزة الموحدة لفترتي 9 أشهر المنتهيتين في 30 ديسمبر 2008 و 2009 م، ص 7.

³ القوائم المالية المرحلية، الموجزة الموحدة لفترة 6 أشهر المنتهية في 30 ديسمبر 2011، ص 6.

خصص لكل منهم 10% من أسهم المصرف عند التأسيس وتم طرح 70% للاكتتاب العام خلال شهر ربيع الثاني من عام 1429هـ الموافق ل أبريل 2008م.¹

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

سننطلق في هذا الفرع إلى المتغيرات المستخدمة في الدراسة حيث أن المتغير التابع يتمثل في الربحية، أما المتغير المستقل فيتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر النفط)، بالإضافة إلى طريقة قياس هذه المتغيرات.

أولاً: متغيرات الدراسة

1. المتغير التابع: الربحية

تعرف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.²

2. المتغير المستقل: متغيرات الاقتصاد الكلي

استخدمنا في دراستنا ثلاث متغيرات، من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة فيما يلي:

• **الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية

على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.³

• **التضخم:** يعرف التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بسبب زيادة كمية

النقود.⁴ أو هو زيادة كمية النقود بدرجة تتخفف معها قيمة النقود، أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء

الدخل ثابت.⁵

• **سعر النفط:** هو قيمة السلعة النفطية معبر عنها بالنقود.⁶

ثانياً: طريقة قياس متغيرات الدراسة

لدراسة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الربحية نستخدم طريقة المربعات الصغرى، حيث أنها تعتبر من الطرق الشائعة الاستخدام في تقدير معاملات نماذج الانحدار، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني

مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن قيم المشاهدات للمتغير التابع.¹

¹ التقرير السنوي لمصرف الإنماء، سنة 2017م، ص 13.

² إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص 178.

³ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ص 106.

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010م، الطبعة الأولى، ص 207.

⁵ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 163.

⁶ علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000م/2014م)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017م، ص 100.

تتميز طريقة المربعات الصغرى بمجموعة من الخصائص تتمثل في سهولة الحساب ومنطقية النتائج التي يتم الحصول عليها وأنها تعطي أقل مقدر غير متحيز ذي أقل تباين في حالة توفر فروض التحليل.²

الفرع الثالث: النموذج المتبع في الدراسة

النموذج الذي سنستخدمه في دراستنا هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، وذلك لغرض تحديد طبيعة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف هذا النموذج وأهم المراحل التي يمر بها، بالإضافة إلى مميزاته.

أولاً: تعريف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL: تعددت التعاريف وتنوعت حول مصطلح الانحدار الذاتي للفجوات، وفيما يلي سنتطرق إلى التعريفين التاليين:

أ- **تعريف 1:** نموذج الانحدار الذاتي للفجوات (ARDL) هو نموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنه يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة من المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، إضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يعرف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL بأنه اختبار بديل لمنهج التكامل المشترك.³

ب- ثانياً: مراحل تطبيق نموذج ARDL

تتلخص مراحل منهجية ARDL في ما يلي:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذور الوحدة للاستقرار): قبل التطرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نتعرف أولاً على مفهومها (استقرارية السلاسل الزمنية) ومراحل إجراء هذا الاختبار .

أ- **مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية:** يقصد الاستقرارية أو السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.⁴

ب- **اختبار الاستقرارية:** كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2005م، ص256.

² الطيبي فاطمة، حنيني رقية، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ شيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة، **اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017م، ص24.

⁴ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص200.

الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فليب بيرون، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرار في جميع متغيرات الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر، تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط التالية:¹

• ثبات الوسط الحسابي: $E(X_t)=\mu$

• ثبات قيمة التباين: $Var(X_t)=\sigma^2x$

• امتلاك السلسلتين X_t, X_{t+k} ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة فقط أي أن دالة التباين الذاتي

المشترك $Y_k=Cov(X_t; X_{t+k})E[(X_t-u)(X_{t+k}-u)]$ تعتمد على القيمة المطلقة ل k فقط مع $t, \dots, 1, 2, 3, \dots, k$

أي أن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي، تكون غير مستقرة وقد تعشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة، كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها .

ت- مراحل اختبار الاستقرار: يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى استقرارية النموذج عبر الزمن أو مدى

استقرارية معالم النموذج مع مرور الزمن، ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:²

المرحلة الأولى: تقسم المشاهدات إلى عينتين، العينة الأولى طولها n_1 والعينة الثانية طولها n_2 مع:

$n_1 + n_2 = n$ ، يتم تقدير نموذجين لكل عينة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

$Y_i = \beta^0 + \beta^1 X_{1i} + \beta^2 X_{2i} + \dots + \beta^k X_{ki} + u_i$ حيث $i=1, 2, 3, \dots, n_1$.

$Y_i = \beta^0 + \beta^1 X_{1i} + \beta^2 X_{2i} + \dots + \beta^k X_{ki} + u_i$ حيث $i=n_1+1, n_1+2, \dots, n_2$.

ثم حساب مجموع مربعات البواقي للنموذجي المقدرين RcS_1, RcS_2 .

ثم يتم تقدير النموذج بالنسبة للعينة الكلية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مجموع

مربعات البواقي للنموذج المقدر RcS .

المرحلة الثانية: نختبر الفرضيات التالية:

$H_0: \beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \dots = \beta^k = 0$

و $H_1: \beta^j \neq 0$ $\forall j=1, 2, \dots, k$

$H_0: \beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \dots = \beta^k = 0$

$\beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \dots = \beta^k = 0$

¹ علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن الشوماني، تحليل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب

دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء، العدد 34، المجلد 9، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، سنة 2013م، ص

ص (177-176) .

² يحيى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص (103-102).

للقيام بهذا الاختبار ينبغي حساب إحصائية فيشر F_c حيث:

$$F_c = \frac{(RSS)_{SSR} - (RSS)_{OLS}}{(RSS)_{OLS} - (RSS)_{OLS}} \cdot \frac{(n-k-1)}{(k-1)}$$

التابع Y_i عن وسطه الحسابي \bar{Y} .

مع $k_1 = (n-k-1) - [(n-k-1) + (n-2-k-1)] = k+1$ و $k_2 = (n-1-k-1) + (n-2-k-1) = n-2(k+1)$ إذا كانت $a-1$ ، $F_c > F(k_1, k_2)$ عند مستوى معنوية ($\alpha\%$) ودرجة حرية (k_1) و (k_2) على الترتيب، في هذه الحالة نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وهو ما يعني أن النموذج غير مستقر، أما إذا كانت $F_c \leq F(k_2, k_1)$ ، ففي هذه الحالة تقبل الفرضية H_0 وهذا يعني أن النموذج مستقر، أي أن المتغير المستقل له تأثير في المتغير التابع وهذا يعني أن العلاقة الخطية معنوية.

2. اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL:

في هذه المرحلة نتعرف على تعريف التكامل المشترك، ثم يليه طريقة إجراء التكامل المشترك.

أ- **تعريف التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين يتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة، أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى وتكون ساكنة كمجموعة، فهذه العلاقات الطويلة الأجل تكون مقيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل في ما لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمها في المدى القصير.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها إلا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما وحتى إذا كانت السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافها بالتكامل المشترك.¹

ب- طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

لمعرفة طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL، يجب معرفة الصيغة العامة لهذا أولاً.

• **الصيغة العامة للنموذج:** في حالة وجود K من المتغيرات المستقلة يمكن التعبير عن نموذج ARDL

بالمعادلة التالية:²

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_{t-1} + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \dots + a_p X_{t-q} + \epsilon_t$$

¹ كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية للفترة (1970م-2016م)، بحث مستلم من أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 7.

² شيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة، مرجع سبق ذكره، ص ص (26، 27).

وتعتبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث أن ε : هو حد الخطأ العشوائي، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (t) جزئياً بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحياناً، يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع، كما أن β_0 : يمثل الحد الثابت، و ρ : تمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t)، و t : هو متغير الزمن (الاتجاه الزمني). ويمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً بـ ARDL (p,q). وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير (UECM).

تتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ويأخذ الصيغة التالية:¹

$$Y_t = c + \sum \beta_1 \Delta Y_{t-i} + \sum \beta_2 \Delta X_{1t-1} + \sum \beta_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum \beta_k \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

• c : الحد الثابت C.

• Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

• k : هو عدد المتغيرات.

• p : فترة إبطاء المتغير التابع Y .

• q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.

• $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

• a_1, a_2, \dots, a_k : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

• ε : حد الخطأ العشوائي.

• بعد التعرف على الصيغة العامة للنموذج، يتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من

خلال فرضيتين هما:²

• H_0 فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات

والتي تتمثل فيما يلي: $H_0: a_1 = a_2 = a_3 = \dots = a_{k+1} = 0$

• H_1 الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين

المتغيرات والتي تتمثل فيما يلي: $H_1: a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq \dots \neq a_{k+1} \neq 0$

حيث أن $a_1, a_2, a_3, \dots, a_{k+1}$ تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على الخطوات التالية:¹

¹ غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال

الفترة (1980-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018م، ص 12.

² علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن الشوماني، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL .
- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
- تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- تنفيذ الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- إذا كانت النتيجة ايجابية في الخطوة السادسة يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل (مستويات النموذج) فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ (UECM).
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثير العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم اعتماد أربع إجراءات تتمثل فيما يلي: ²

- **الإجراء الأول:** يتمثل هذا الإجراء في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ العشوائي UECM، وذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: Akaike (1973)، معيار (AIC,1973)، معيار (Hannan and Quinn(HQ,1979)، معيار (Schwarz(SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE) ، المقترح من قبل (Akaike (1969).
- **الإجراء الثاني:** يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ols ، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

- **الإجراء الثالث:** في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.
- **الإجراء الرابع:** يتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (Pesaran et al(2001) ، ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1).

¹شبيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007م، ص (18-20).

قيمة الحد الأعلى وتقتض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح(1)I.

3. تقدير نموذج التوازن في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL: بعد التأكد من وجود فقط علاقة وحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق Criterion (Schwarz Bayésien) بالنسبة للنموذج محل الدراسة. وقبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء بواسطة الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار مضروب لاجرانجر للارتباط التسلسلي بين البواقي .
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي .
- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية .
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

4. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، MEC-ARDL: لغرض قياس العلاقة القصيرة الأمد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن هذا النموذج له ميزتان، الميزة الأولى هي قياس العلاقة القصيرة الأمد، والثانية هي أنه يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.²

5. اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما: تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأمد مع المعلمات القصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية يحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.³

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الأدوات التي سنستخدمها في دراستنا، وذلك من خلال معرفة طرق جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة فيها.

¹بوالكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص53.

²بوالكور نورالدين، المرجع نفسه، ص54

³بوالكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص54

الفرع الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة

لغرض الحصول على قيم متغيرات الدراسة اعتمدنا على بعض التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية، بالإضافة إلى التقارير و الإحصائيات الربع سنوية لصندوق النقد العربي السعودي، بالإضافة إلى موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية وموقع الكتروني لسعر النفط خلال الفترة (2013م-2019م)، وذلك من أجل توضيح أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر النفط، التضخم) على ربحية البنوك الإسلامية من الناحية التطبيقية أي على أرض الواقع.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة

من أجل تبسيط الدراسة ولتبيين أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية اعتمدنا على مجموعة من الأدوات الإحصائية القياسية، من بين هذه الأدوات نجد:

- المعلومات الإحصائية الموجودة داخل التقارير السنوية للبنوك الإسلامية ، وتقارير التضخم الربع سنوية وإحصائيات صندوق النقد العربي السعودي، والتي تخص قيم متغيرات الدراسة.
- برنامج اكسال لإدراج قيم المتغيرات الخاصة بالدراسة.
- البرنامج الإحصائي Eviews لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتقدير النموذج الأمثل، وذلك عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.
- الدراسة الإحصائية والقياسية للنموذج: نقصد بها كيفية القيام بدراسة النموذج الخطي من الناحيتين الإحصائية والقياسية، حيث أن الدراسة الإحصائية تهدف إلى اختبار معنوية معالم النموذج الخطي من خلال عدة نماذج منها، إحصائية ستوننت t ، وإحصائية فيشرf، وغيرها من النماذج، أما الدراسة القياسية تتم باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الشروط السابقة الذكر أم لا، أو لاكتشاف ما إذا كان هناك مشكل من المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

في هذا المبحث سنتطرق إلى أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية وهذا من الناحية التطبيقية، أي من خلال عرض البيانات والمعلومات الإحصائية الربع سنوية التي تم الحصول عليها من خلال التقارير الربع سنوية لصندوق النقد العربي السعودي وموقع الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى مواقع أخرى، وتحليلها وإخضاعها لاختبارات قياسية من أجل معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، حيث أننا حصلنا على سلسلة زمنية مكونة من 27 مشاهدة .

المطلب الأول: الدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات:

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الدراسة الوصفية من خلال عرض تطور كل من متغيرات الاقتصاد الكلي والربحية وتحليلها، ثم القيام بالدراسة القياسية من خلال إخضاع البيانات لاختبارات لقياسية وعرض النتائج المتوصل إليها .

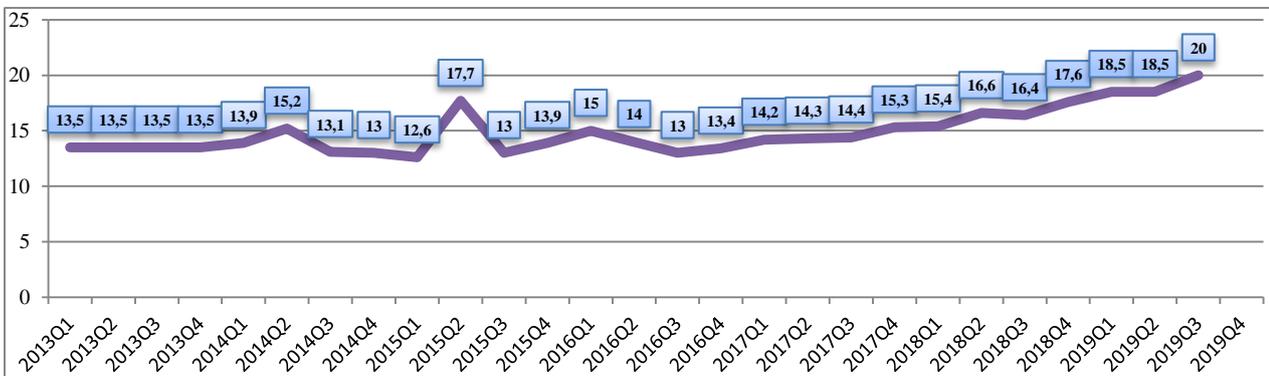
الفرع الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات

نقصد بالدراسة الوصفية للمتغيرات، وصف تطورها وتحديد العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولتحديد هذه العلاقة نقوم بدراسة تطور المتغير التابع (الربحية) ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر النفط) من خلال تحليل المنحنيات المولدة خلال فترة الدراسة الممتدة من الربع الأول لسنة 2013 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2019م باستخدام بيانات ربع سنوية.

أولاً: التعليق على مؤشرات الربحية (المتغير التابع): ندرس تطور الربحية من خلال تطور مؤشرها (معدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الأصول).

1. معدل العائد على حقوق الملكية:

الشكل رقم (1): التمثيل البياني ل العائد على حقوق الملكية ROE (نسبة مئوية)



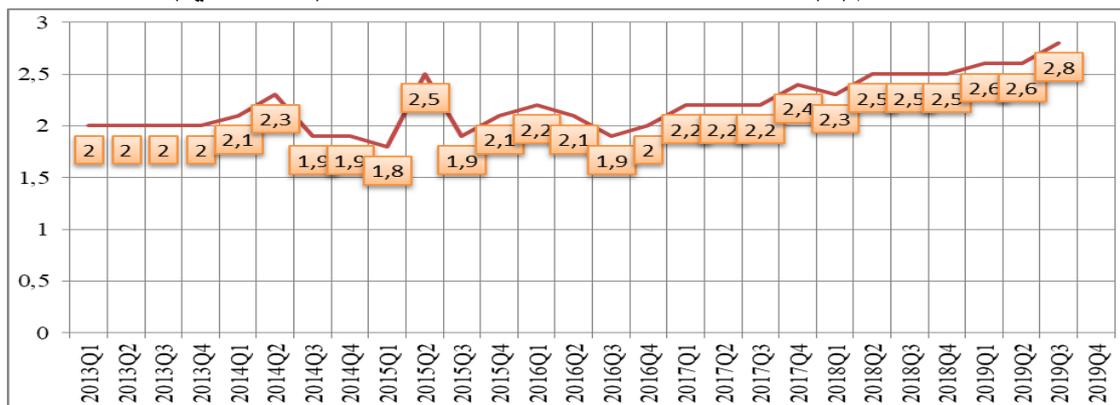
المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 1).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية كان ثابت عند 13.5% خلال الفترات الأربعة لسنة 2013م، ثم يبدأ بالتذبذب خلال الفترة الأولى لسنة 2014م إلى غاية الفترة الثالثة من سنة 2016م حيث يكون معدل العائد على حقوق الملكية يتراوح بين 13% و 17.7%، ثم يعرف هذا المعدل ارتفاع كبير خلال الفترات الموالية حيث يشهد ارتفاع من 13.4% في الفترة الرابعة من سنة 2016م ، وصولاً إلى 20% خلال الفترة الثالثة من سنة 2019م.

2. معدل العائد على الأصول:

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن معدل العائد على الأصول كان ثابت عند نسبة تقدر ب(2%) خلال الأربع فترات من سنة 2013م، ثم بدأ بالتذبذب والاضطراب خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2014م إلى غاية الربع الرابع من سنة 2016م، حيث كانت تتراوح نسبة العائد على الأصول بين 1.8% و 2.1% ، ثم يشهد هذا المعدل ارتفاع ولكن بشكل متذبذب خلال الفترات الموالية إلى غاية الوصول إلى 2.8% وهي تعتبر أعلى نسبة مئوية شهدتها معدل العائد على الأصول وكان ذلك في الربع الثالث من سنة 2019م.

الشكل رقم(2): تطور معدل العائد على الأصول ROA(نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 1).

ثانيا: التعليق على المتغيرات المستقلة

• الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أدناه أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذب خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2013م إلى غاية الربع الرابع من سنة 2015م حيث كان الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 54779 مليون ريال سعودي و 734375 مليون ريال سعودي، ثم بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى أن بلغ أقصى قيمة له والتي قدرت ب 745369 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من سنة 2019م.

الشكل رقم (3): التمثيل البياني للناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمليون ريال)

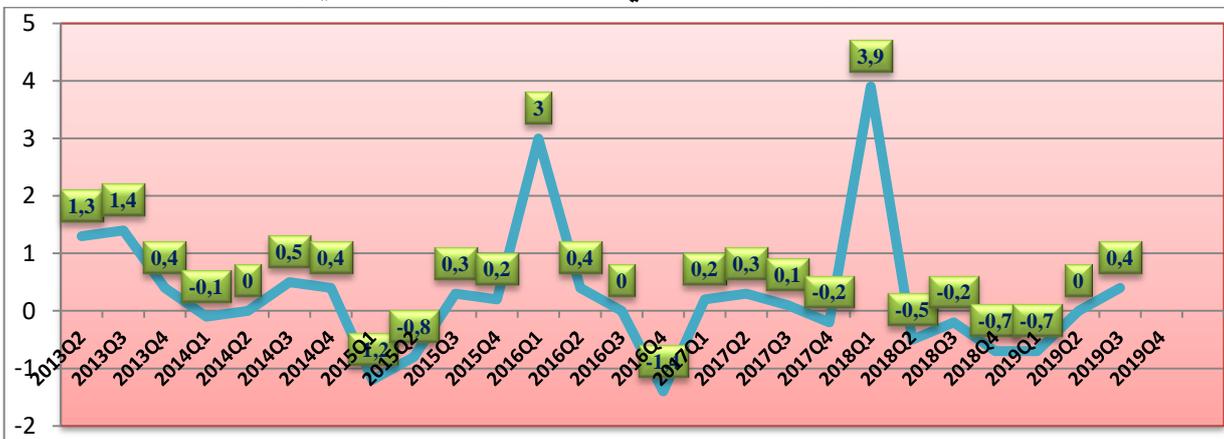


المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 1).

• التضخم:

المنحنى يمثل التغير في معدلات التضخم بدلالة الزمن: من خلال الشكل يتضح لنا إن معدل التضخم عرف تذبذب خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2013م إلى غاية الربع الأول من سنة 2016م حيث كان معدل التضخم في هذه الفترة يتراوح ما بين -1.2% و 3% كما شهد انخفاض ملحوظ خلال الفترة الممتدة من الربع الرابع لسنة 2016م إلى غاية الربع الرابع لسنة 2017م وكانت أدنى قيمة سجلها معدل التضخم تقدر ب -1.4% وفي الفترة الموالية الممتدة من الربع الأول لسنة 2018م إلى الربع الثالث لسنة 2019م عرف تذبذب وكانت اعلي قيمة سجلها تقدر ب 3.9% .

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لمعدل لتضخم (نسبة مئوية)



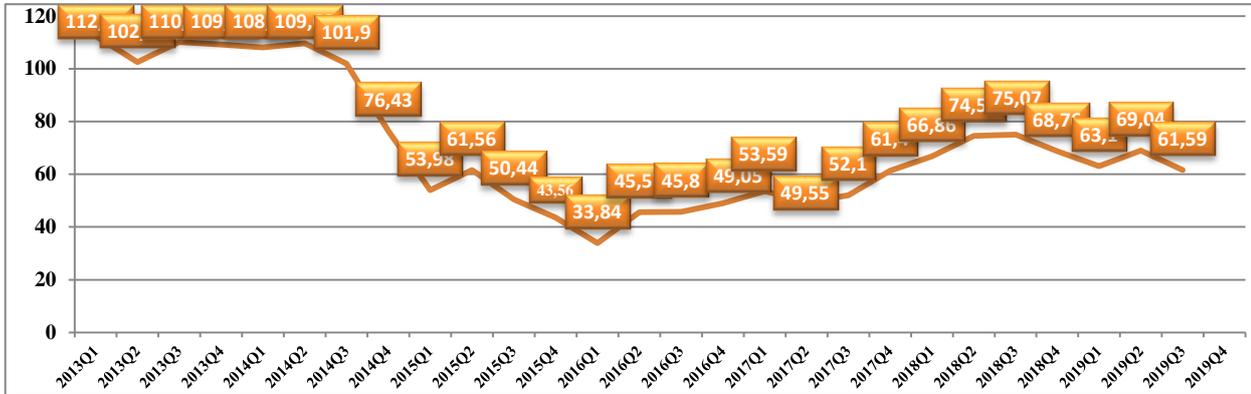
المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 1).

• سعر النفط:

المنحنى يمثل التغير في أسعار النفط بدلالة الزمن خلال الفترة (2013م/2019م): نلاحظ من خلال الشكل أن أسعار النفط في الربع الأول من سنة 2013م كانت في أعلى مستوى لها حيث بلغت 112.44 مليون ريال، ثم بدأ بالاضطراب من الربع الثاني من سنة 2013م إلى أن وصل إلى الربع الثالث من سنة 2014م بدأ بالانخفاض إلى غاية الربع الأول من سنة 2016م حيث وصلت أسعار النفط إلى 33.84

مليون ريال سعودي ثم أزداد سعر النفط إلى أن وصل إلى 75.07 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من سنة 2018م ثم بدأ بالانخفاض إلى أن وصل إلى 61.59 مليون ريال في الربع الثالث من سنة 2019م.

الشكل رقم (5): التمثيل البياني لأسعار النفط



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Excel) بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 1).

الفرع الثاني: الاختبارات القياسية

سنحاول في هذا الفرع دراسة ما إذا كان هناك وجود تكامل مشترك، بين السلاسل الزمنية محل الدراسة، لكن قبل إجراء هذا الاختبار ينبغي اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء ومشكلة تجانس التباين وكذا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة مدى تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك، والمتمثل في أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة ومن نفس الدرجة.

أولاً: التحليل الوصفي للمتغيرات

يهدف إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات إلى معرفة المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بالسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل المتوسط و الوسيط والانحراف المعياري وغيرها، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي نلاحظ من خلاله أن القيمة العظمى مثلاً عند العائد على حقوق الملكية بلغت 20 بالمئة وعند العائد على الأصول قدرت ب 2.8 بالمئة، أما التضخم قدرت قيمته العظمى ب 3.9 بالمئة والناتج المحلي الإجمالي بلغ 7663554 مليون ريال أما بالنسبة لسعر النفط كان أعلى سعر يقدر ب 24.5 مليون ريال، أما القيمة الدنيا كانت تتراوح بين -1.4 و 12.6 بالمئة بالنسبة لكل من العوائد والتضخم أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط قدرت ب 54779 و 33.84 مليون ريال على التوالي، وبالنسبة لمجموع المشاهدات عند كل متغير بلغت 27 مشاهدة.

الجدول رقم 01: التحليل الوصفي للمتغيرات

Oil	Inf	Gdp	Roa	Roe	
70.74111	3.222222	608071.1	2.203704	14.92593	Mean
33.84	-1.4	54779	1.8	12.6	Min
112.44	3.9	766354	2.8	20	Max
24.56548	1.151365	202872.2	2.667201	2.019633	Std. Dev
27	27	27	27	27	Obs

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ثانياً: دراسة طبيعة العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات الاقتصاد الكلي

من اجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات هل هي خطية أم لا، نقوم بإجراء اختبار Ramsey، وانطلاقاً من نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول الموالي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تقدر ب 0.0002 وهي أقل من 5% أي $0.0004 < 0.05 = \text{Prob-F}$ ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% ونرفض الفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وهذا يعني أن هناك علاقة خطية بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

الجدول 02: اختبار Ramsey لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

ovtest
Ramsey RESET test using powers of the fitted values of roe
H0: model has no omitted variables
F(3, 19) = 10.85 Prob > F = 0.0002

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ثالثاً: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم 03: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>				
		GDP	INF	OIL	ROA	ROE
With Constant	t-Statistic	-1.3927	-4.8341	-1.4960	0.8452	1.8112
	Prob.	0.5708	0.0006	0.5203	0.9926	0.9995
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0983	-4.6964	-1.4091	-4.0218	-3.0455
	Prob.	0.5236	0.0044	0.8349	0.0207	0.1397
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6399	-4.6258	-1.8418	1.0296	1.2145
	Prob.	0.8483	0.0000	0.0632	0.9154	0.9379
		<u>At First Difference</u>				
With Constant	t-Statistic	d(GDP)	d(INF)	d(OIL)	d(ROA)	d(ROE)
	Prob.	-3.6418	-8.0781	-3.5771	-8.5883	-8.2137
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0117	0.0000	0.0136	0.0000	0.0000
	Prob.	**	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5498	-8.0142	-3.3947	-5.5769	-5.2509
	Prob.	0.0547	0.0000	0.0740	0.0008	0.0017
Without Constant & Trend	t-Statistic	*	***	*	***	***
	Prob.	-3.5582	-8.2462	-3.4636	-8.4870	-8.0370
		0.0010	0.0000	0.0013	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF الموضحة في الجدول الموالي توصلنا إلى أن كل المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، ما عدا التضخم مستقر عند المستوى، بينما بقية المتغيرات الأخرى مستقرة بعد إجراء الفرق الأول (بالنظر إلى احتمالية القبول Prob) وقيمة t-Statistic،

وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة 1 والدرجة 0. بعد إجراء هذا الاختبار تم اختصار نتائجها في الجدول الموالي الذي نلاحظ من خلاله أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول ، ما عدا التضخم مستقر عند المستوى، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة 1 والدرجة 0.

الجدول 04: نتائج اختبار درجة التكامل

المتغيرات	عند المستوى At Level	عند الفرق الأول difference At 1 ^{er}	درجة التكامل
ROE	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
ROA	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
GDP	غير مستقرة	مستقرة	I(1)
INF	مستقرة	/	I(0)
OIL	غير مستقرة	مستقرة	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج اختبار الاستقرارية

رابعاً - دراسة العلاقة السببية

1. دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (GDP، IF، OIL) والعائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من الجدول أدناه أنه توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي نحو العائد على حقوق الملكية، أي الناتج المحلي الإجمالي يسبب في العائد على حقوق الملكية لأن القيمة الاحتمالية اقل من 5%، الجدول رقم 05: العلاقة السببية بين العائد على حقوق الملكية و متغيرات الاقتصاد الكلي (GDP، IF، OIL)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause GDP	24	0.38769	0.8141
GDP does not Granger Cause INF		0.49547	0.7394
OIL does not Granger Cause GDP	24	0.25497	0.9021
GDP does not Granger Cause OIL		1.41968	0.2754
ROE does not Granger Cause GDP	23	1.88529	0.1690
GDP does not Granger Cause ROE		5.42606	0.0075
OIL does not Granger Cause INF	24	0.63916	0.6426
INF does not Granger Cause OIL		0.65140	0.6347
ROE does not Granger Cause INF	23	0.34207	0.8451
INF does not Granger Cause ROE		0.23742	0.9125
ROE does not Granger Cause OIL	23	1.81866	0.1814
OIL does not Granger Cause ROE		0.76075	0.5678

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

وعليه يكون القرار هنا رفض الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بعدم وجود علاقة سببية توازنية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العائد على حقوق الملكية وقبول الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة سببية توازنية بين الناتج ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات الأخرى مع العائد على حقوق الملكية لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وعليه يكون القرار هنا هو قبول الفرضية الصفرية.

2. دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (GDP، IF، OIL) والعائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أدناه أنه توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه العائد على الأصول نحو الناتج المحلي الإجمالي، أي العائد على الأصول يسبب في الناتج المحلي الإجمالي لان القيمة الاحتمالية اقل من 10 بالمائة، وعليه يكون القرار هنا رفض الفرضية الصفرية (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة سببية توازنية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العائد على الأصول، بينما لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات الأخرى مع العائد على الأصول لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 10%، وعليه يكون القرار هنا هو قبول الفرضية الصفرية.

الجدول رقم 6: العلاقة السببية بين العائد على الأصول ومتغيرات الاقتصاد الكلي (OIL, IF, GDP)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/03/20 Time: 17:39
Sample: 2013Q1 2019Q4
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause INF	24	0.63916	0.6426
INF does not Granger Cause OIL		0.65140	0.6347
GDP does not Granger Cause INF	24	0.49547	0.7394
INF does not Granger Cause GDP		0.38769	0.8141
ROA does not Granger Cause INF	23	0.51207	0.7280
INF does not Granger Cause ROA		0.26983	0.8925
GDP does not Granger Cause OIL	24	1.41968	0.2754
OIL does not Granger Cause GDP		0.25497	0.9021
ROA does not Granger Cause OIL	23	1.61677	0.2250
OIL does not Granger Cause ROA		0.79414	0.5483
ROA does not Granger Cause GDP	23	2.69747	0.0741
GDP does not Granger Cause ROA		2.38132	0.1014

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

الفرع الثالث: اختبارات تقدير النموذج

أولاً: تقدير نموذج ARDL

قمنا بتقدير نموذج اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة على مؤشري الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول)، باستخدام نموذج ARDL، ونتائج التقدير موضحة فيما يلي:

1- تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على حقوق الملكية

من خلال نتائج تقدير نموذج (4.4.3.4) ARDL في الجدول أدناه نستخلص الملاحظات التالية:

- العائد على حقوق الملكية بفترتي إبطاء (فترة واحدة، فترتين) على التوالي له تأثير سلبي و غير معنوي على العائد على حقوق الملكية، أما العائد على حقوق الملكية بثلاث وأربع فترات إبطاء له تأثير ايجابي ومعنوي على ROE.
- الناتج المحلي الإجمالي بفترات الإبطاء الثلاثة الأولى له تأثير ايجابي ومعنوي على العائد على حقوق الملكية، وأربع فترات إبطاء له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

- التضخم بفترة إبطاء واحدة وبفترتي إبطاء له تأثير ايجابي ومعنوي على العائد على حقوق الملكية، بينما بثلاث فترات إبطاء له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على العائد على حقوق الملكية.
- معامل التحديد يقدر ب $R^2=0.99$
- قيمة احتمالية فيشر تقدر ب 0.003801 وقيمة دارين واتسون تقدر ب $DW=2.189$.
- سعر النفط في فترات الإبطاء الثلاثة الأولى له تأثير سلبي وغير معنوي على العائد على حقوق الملكية، وبأربع فترات إبطاء له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

الجدول 07: تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على حقوق الملكية

Dépendent Variable: ROE
Method: ARDL
Date: 05/22/20 Time: 02:05
Sample (adjusted): 2014Q1 2019Q3
Included observations: 23 after adjustments
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP INF OIL
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROE(-1)	-0.550121	0.246030	-2.235995	0.0890
ROE(-2)	-0.377961	0.333496	-1.133331	0.3204
ROE(-3)	0.612696	0.223419	2.742359	0.0518
ROE(-4)	0.810638	0.210458	3.851781	0.0183
GDP	3.88E-06	9.41E-07	4.118366	0.0146
GDP(-1)	7.92E-06	1.91E-06	4.139042	0.0144
GDP(-2)	1.46E-05	2.43E-06	6.019704	0.0038
GDP(-3)	6.07E-06	2.12E-06	2.860987	0.0459
GDP(-4)	5.62E-06	2.58E-06	2.180921	0.0946
INF	0.166257	0.237567	0.699831	0.5226
INF(-1)	0.745421	0.258081	2.888326	0.0446
INF(-2)	0.592927	0.221685	2.674644	0.0555
INF(-3)	0.188844	0.143435	1.316581	0.2583
OIL	-0.060932	0.039028	-1.561247	0.1935
OIL(-1)	-0.049563	0.031958	-1.550884	0.1959
OIL(-2)	-0.023889	0.054686	-0.436850	0.6848
OIL(-3)	-0.012134	0.107013	-0.113388	0.9152
OIL(-4)	0.089174	0.063348	1.407681	0.2320
C	-11.90452	2.031313	-5.860503	0.0042
R-squared	0.990575	Mean dépendent var		15.17391
Adjusted R-squared	0.948165	S.D. dépendent var		2.094412
S.E. of regression	0.476843	Akaike info criterion		1.259714
Sum squared resid	0.909516	Schwarz criterion		2.197731
Log likelihood	4.513286	Hannan-Quinn criter.		1.495623
F-Statistic	23.35670	Durbin-Watson stat		2.189597
Prob(F-Statistic)	0.003801			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

2- تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على الأصول:

من خلال نتائج اختبار نموذج التقدير أدناه نستخلص الملاحظات التالية:

- المتغير التابع العائد على الأصول بفترة إبطاء واحدة ($ROA(-1)$) له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على المتغير التابع ROA .

- التضخم له تأثير ايجابي وغير معنوي على العائد على الأصول.
- سعر النفط بفترة إبطاء واحدة له تأثير ايجابي ومعنوي على العائد على الأصول، بينما بفترتي إبطاء له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على العائد على الاصول عند مستوى احتمالية 05%.
- الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء واحدة، وثلاث وأربع فترات إبطاء يكون له تأثير ايجابي ولكن غير معنوي على العائد على الأصول، بينما بفترتي إبطاء له تأثير ايجابي ومعنوي على العائد على الأصول عند مستوى احتمالية 05% .
- معامل التحديد $R^2=0.87$ وهو ما يعني أمتغيرات الاقتصاد الكلي تفسر ROA بنسبة 87% .
- قيمة فيشر الاحتمالية (F-Statistic)=0.000518، وقيمة دربن واتسون تقدر ب DW.=1.98

الجدول 08: تقدير نموذج ARDL بالنسبة للعائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: ARDL
Date: 06/03/20 Time: 17:27
Sample (adjusted): 2014Q1 2019Q3
Included observations: 23 after adjustments
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF OIL GDP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 125
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROA(-1)	0.203415	0.215379	0.944452	0.3636
INF	0.002661	0.032276	0.082440	0.9357
OIL	0.007244	0.004457	1.625315	0.1301
OIL(-1)	-0.019795	0.006418	-3.084479	0.0095
OIL(-2)	0.009129	0.004567	1.998869	0.0688
GDP	6.01E-07	1.75E-07	3.430927	0.0050
GDP(-1)	3.10E-07	2.66E-07	1.164695	0.2668
GDP(-2)	8.73E-07	1.96E-07	4.450989	0.0008
GDP(-3)	2.97E-07	2.09E-07	1.421282	0.1807
GDP(-4)	4.63E-07	1.59E-07	2.903410	0.0132
C	0.459957	0.326954	1.406794	0.1849
R-squared	0.874670	Mean dépendent var		2.239130
Adjusted R-squared	0.770228	S.D. dépendent var		0.274258
S.E. of regression	0.131464	Akaike info criterion		-0.914229
Sum squared resid	0.207394	Schwarz criterion		-0.371167
Log likelihood	21.51363	Hannan-Quinn criter.		-0.777650
F-Statistic	8.374706	Durbin-Watson stat		1.976624
Prob(F-Statistic)	0.000518			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ثانيا: اختبار الحدود لنموذج ARDL (1.0.2.0)

لغرض اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنقوم بإجراء اختبار الحدود الذي يعتمد على إحصائية فيشر كما توضحه الجداول التالية:

1- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية:

من خلال نتائج الجدول أدناه، نقارن قيمة F-STAT ب I_0 LEVEL و I_1 LEVEL حيث انه إذا كان:

- $F-STAT > I_1$ هناك تكامل مشترك
- $F-STAT > I_0$ ليس هناك تكامل مشترك
- $I_0 < F-STAT < I_1$ منطقة شك أو عدم التأكد

تشير نتائج الجدول أدناه أن قيمة F-stat تقدر ب 7.3 وهي أكبر من القيم الحرجة I1 التي قدرت ب (3.2، 3.67، 4.08، 4.66) عند معظم مستويات المعنوية وعليه يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم 09: نتائج اختبار الحدود لنموذج (Bounds Test) بالنسبة للعائد على حقوق الملكية

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	7.323843	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

2- بالنسبة للعائد على الأصول:

من نتائج اختبار الحدود أدناه نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت ب 4.48 بالتقريب وهي أكبر من القيم الحرجة في المستوى الأول عند معظم مستويات المعنوية وهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم 10: اختبار الحدود بالنسبة للعائد على الأصول

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	4.479168	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ثالثاً: اختبار منهجية تصحيح الخطأ VECM-ARDL

بعد إجراء اختبار الحدود Bounds test تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، سنحاول الآن دراسة إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ $C(1)$ كما يوضحه الجدول التالي:

$C(1)$ هي معلمة تصحيح الخطأ وحتى تكون علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يجب أن تكون سالبة ومعنوية، وإذا كانت موجبة لا يمكن تصحيح الخطأ، أي لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني أما، إذا كانت معنوية معناه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وان لم تكن معنوية معناه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، معناه إذا كانت معلمة تصحيح الخطأ موجودة أو غير موجودة نفس الشيء.

1- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية:

من خلال نتائج منهجية تصحيح الخطأ الموضح في الجدول أدناه نستخلص ما يلي:

- قيمة معامل تصحيح الخطأ غير موجودة وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات الاقتصاد الكلي.
- الناتج المحلي الإجمالي له علاقة ايجابية ومعنوية مع العائد على حقوق الملكية.
- التضخم وسعر النفط لهما علاقة سلبية ومعنوية مع العائد على حقوق الملكية.

الجدول 11: اختبار منهجية تصحيح الخطأ لنموذج

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROE(-1))	-0.970272	0.243011	-3.992717	0.0162
D(ROE(-2))	-0.765744	0.243916	-3.139379	0.0349
D(ROE(-3))	-0.437842	0.183429	-2.386978	0.0754
D(GDP)	0.000004	0.000001	3.915797	0.0173
D(GDP(-1))	-0.000012	0.000003	-4.400446	0.0117
D(GDP(-2))	-0.000003	0.000002	-1.754422	0.1542
D(GDP(-3))	-0.000001	0.000001	-0.815687	0.4605
D(INF)	0.389338	0.118392	3.288554	0.0303
D(INF)	-0.036784	0.028324	-1.298688	0.2639
D(INF)	-0.075681	0.026582	-2.847060	0.0465
D(OIL)	-0.077484	0.044700	-1.733422	0.1580
D(OIL(-1))	0.021845	0.031803	0.686865	0.5299
D(OIL(-2))	-0.301501	0.055443	-5.438031	0.0056
Cointeq = ROE - (0.0001*GDP + 3.3550*INF -0.1136*OIL -23.5851)				
Long Run Coefficients				
Variable coefficient		Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.000075	0.000021	3.550016	0.0238
INF	3.355043	1.693618	1.980992	0.1187
OIL	-0.113610	0.040342	-2.816194	0.0480
C	-23.585093	10.615214	-2.221820	0.0904

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

مما سبق لاحظنا عدم وجود معلمة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة وهذا يعني أنه لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني.

2- بالنسبة للعائد على الأصول:

من خلال نتائج اختبار تصحيح الخطأ الموضحة في الجدول أدناه نلاحظ ما يلي:

- قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 05%، ومنه يمكن القول أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعامل -0.79 وهي عبارة عن نسبة مئوية من أخطاء الأجل القصير الممكن تصحيحها في الأجل الطويل، مناجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.
- التضخم له علاقة سلبية ومعنوية مع العائد على الأصول.
- سعر النفط له علاقة سلبية ومعنوية مع العائد على الأصول.
- الناتج المحلي الإجمالي له علاقة ايجابية ومعنوية مع العائد على الأصول.

الجدول رقم 12: اختبار منهجية تصحيح الخطأ بالنسبة للعائد على الأصول

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: ROA				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 4)				
Date: 06/03/20 Time: 17:28				
Sample: 2013Q1 2019Q4				
Included observations: 23				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.007166	0.016101	-0.445041	0.6642
D(OIL)	0.007150	0.003320	2.153864	0.0523
D(OIL(-1))	-0.008900	0.003410	-2.609690	0.0228
D(GDP)	0.000001	0.000000	4.082864	0.0015
D(GDP(-1))	-0.000002	0.000000	-5.210131	0.0002
D(GDP(-2))	-0.000001	0.000000	-2.972292	0.0117
D(GDP(-3))	-0.000000	0.000000	-3.322259	0.0061
CointE q(-1)	-0.791180	0.148981	-5.310626	0.0002
Cointeq = ROA - (0.0033*INF -0.0043*OIL + 0.0000*GDP + 0.5774)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.003340	0.040280	0.082927	0.9353
OIL	-0.004296	0.002125	-2.021366	0.0661
GDP	0.000003	0.000001	5.602515	0.0001
C	0.577412	0.313350	1.842706	0.0902

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نستنتج مما سبق أن معلمة تصحيح الخطأ (1)C معنوية، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين العائد على الأصول ومتغيرات الاقتصاد الكلي وهذا يعني انه يمكن العودة إلى الوضع التوازني.

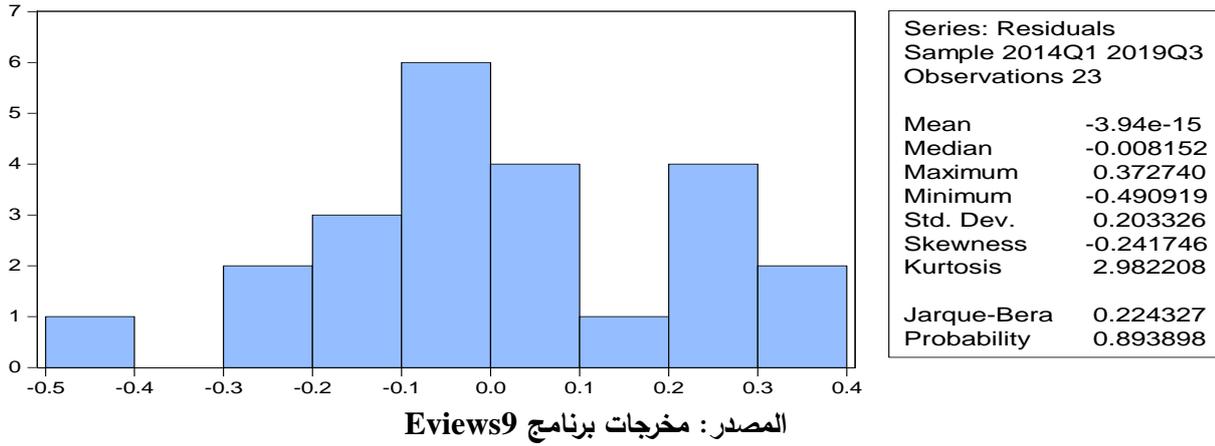
رابعاً: اختبارات صلاحية النموذج

1- اختبار التوزيع الطبيعي

1-1- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية:

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة أدناه أن قيمة إحصائية B لتقدر بـ 0.224 والقيمة الاحتمالية الموافقة لهذا الاختبار تقدر بـ (Prob=0.893)، وهما أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، ونرفض الفرضية البديلة .

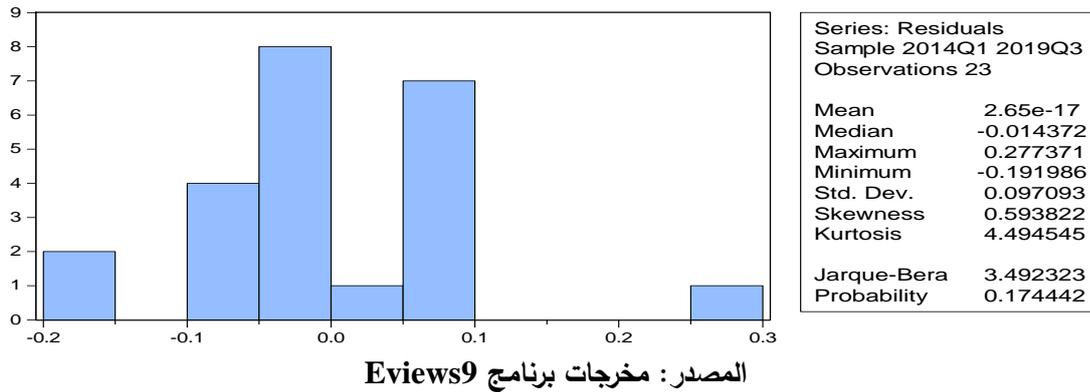
الشكل رقم 06: اختبار Jarque-Bera



1-2- بالنسبة للعائد على الأصول:

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة أدناه أن قيمة إحصائية B لتقدر بـ 3.492 والقيمة الاحتمالية الموافقة لهذا الاختبار تقدر بـ (Prob=0.174)، وهما أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، ونرفض الفرضية البديلة

الشكل رقم 07: اختبار Jarque-Bera



2- اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

1-2- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية: نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية F تقدر بـ 0.278 والقيمة المحسوبة المقابلة لها تقدر بـ 1.920 وهما أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية (H0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تقول بعدم ثبات حد الخطأ العشوائي.

الجدول رقم 13: اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-Statistic	1.920236	Prob. F(18,4)	0.2784
Obs*R-squared	20.61437	Prob. Chi-Square(18)	0.2993
Scaled explained SS	0.617950	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

2-2- بالنسبة للعائد على الأصول: نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية Fprob تقدر ب 0.9407 والقيمة المحسوبة المقابلة لها تقدر ب 0.363 وهما أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية (H0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي ونرفض الفرضية البديلة (H1) .

الجدول رقم 14: اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-Statistic	0.363398	Prob. F(10,12)	0.9407
Obs*R-squared	5.346150	Prob. Chi-Square(10)	0.8669
Scaled explained SS	2.542779	Prob. Chi-Square(10)	0.9902

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

3-1- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية: نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن القيمة الاحتمالية Fprob تقدر ب 0.572 وهي أكبر من 5 بالمائة وبالتالي نقبل الفرض عدم القائلة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونرفض الفرض البديلة التي تقول بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 15: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.400056	Prob. F(1,3)	0.5720
Obs*R-squared	2.706218	Prob. Chi-Square(1)	0.1000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

3-2- بالنسبة للعائد على الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن القيمة الاحتمالية Fprob تقدر ب 0.4012 وهي أكبر من 5 بالمائة وبالتالي نقبل الفرض عدم القائلة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونرفض الفرض البديلة التي تقول بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 16: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	1.002105	Prob. F(2,10)	0.4012
Obs*R-squared	3.840056	Prob. Chi-Square(2)	0.1466

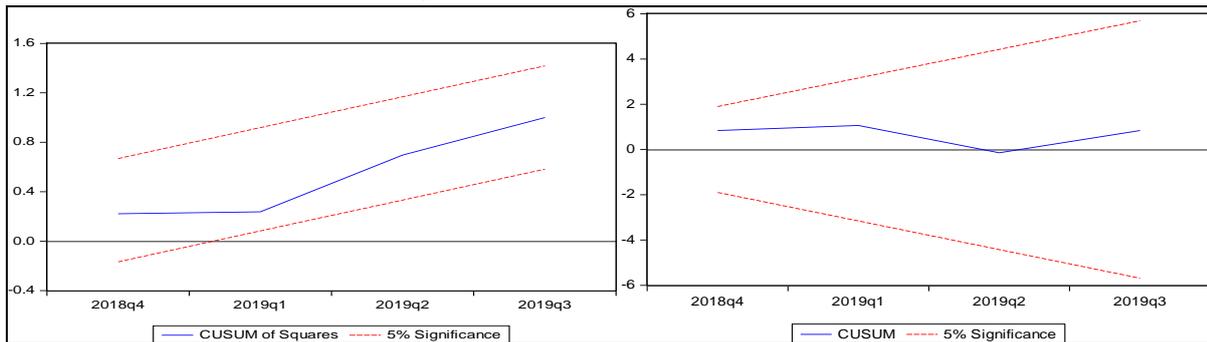
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

4-1- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية:

نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يتضح من الشكلين البيانيين أدناه أن المعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة؛ مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية وبقية المتغيرات الأخرى.

الشكل رقم 08: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

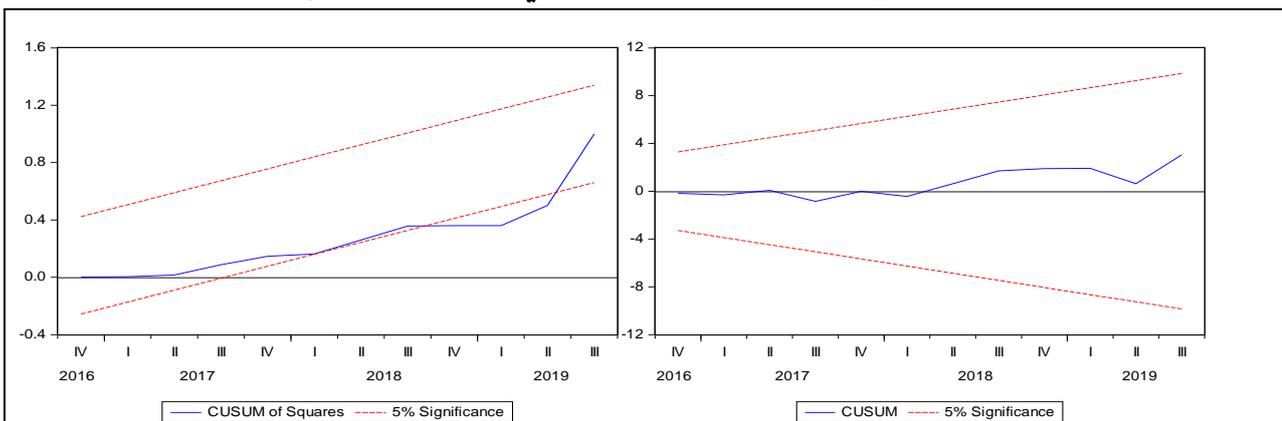


المصدر: مخرجات برنامج Eviews

4-2- بالنسبة للعائد على الأصول:

تلاحظ من خلال نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي أن الشكل البياني للمجموع التراكمي للبواقي يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ، وكذا الشكل البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقع داخل الحدود الحرجة ، وعليه يمكن القول أنه يوجد استقرار هيكلية للمعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ، الشيء الذي يؤكد معنوية العلاقة بين العائد على الأصول للبنوك الإسلامية وبقية المتغيرات

الشكل رقم 09: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

من خلال تحليل البيانات والمعطيات الموضحة في الملحق رقم 01 ، وبالاعتماد على نتائج الاختبارات التي على السلاسل الإحصائية والمتحصل عليها بواسطة البرنامج الإحصائي Eviews9 توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي سنقوم بمناقشتها فيما يلي:

- متغيرات الدراسة تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات الإحصائية مثل المتوسط والمنوال.
- كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي المعياري بالنظر إلى معامل التقلطح الذي يقترب من الصفر ومعامل التناظر الذي يقترب من (3) بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، 5 بالنسبة للعائد على الأصول)، بالإضافة إلى احتمالية جارك بير لكل متغير أكبر من 0.05 .
- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول) ومتغيرات الاقتصاد الكلي.
- كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة فيما بينها، عدا التضخم مستقر عند المستوى، ودرجة تكامل المتغيرات هي (1) و (0) على التوالي.
- تم تقدير نموذج ARDL بناء على أن تكامل المتغيرات مزيج من الدرجة 1 والدرجة 0 كما أنها ليست متكاملة من الدرجة 2، واختبار الحدود ومنهجية تصحيح الخطأ، إضافة إلى اختبار مدى صلاحية النموذج من خلال اختبارات التوزيع الطبيعي واختبار ثبات التجانس والارتباط الذاتي للأخطاء وأخيرا اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.
- وجود علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو العائد على حقوق الملكية، بينما المتغيرات الاقتصادية الأخرى لا توجد علاقة سببية بينها وبين العائد على حقوق الملكية، كما توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه العائد على الأصول نحو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى والعائد على الأصول .
- وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول) ومتغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة.
- عدم وجود علاقة توازنية بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في المدى الطويل أي انه لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني وهذا راجع لعدم وجود معلمة تصحيح الخطأ، وتوجد علاقة توازنية بين العائد على الأصول ومتغيرات الاقتصاد الكلي في المدى الطويل أي انه يمكن العودة إلى الوضع التوازني وهذا يعود إلى أن معلمة تصحيح الخطأ (1) سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%.
- الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، وهذا ما توصل له اختبار التوزيع الطبيعي (بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، بالنسبة للعائد على الأصول) الذي يفترض أن الأخطاء العشوائية تكون موزعة طبيعيا حيث كانت قيمة الاحتمالية الموافقة للاختبارين أكبر من 5%.

• من خلال منهجية تصحيح الخطأ تبين أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من اجل إعادة التوازن من المدى الطويل إلى المدى القصير بمعامل -0.79 وهي عبارة عن نسبة مئوية تقدر ب 79% من أخطاء الأجل القصير الممكن تصحيحها في الأجل الطويل من اجل العودة إلى الوضع التوازني بالنسبة للعائد على الأصول.

• ثبات تباين تجانس حد الخطأ العشوائي، وعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالنسبة لكلا العائدين.

• تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ADRL بالنسبة للعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

• للناتج المحلي الإجمالي أثر ايجابي ومعنوي على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهو يعتبر أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية، حيث أنه يساهم بشكل كبير في زيادة ربحية البنوك الإسلامية وتحسين القطاع المصرفي وهذا ما أكدته دراسة (رامي محمد أبو وادي 2017م) ويظهر ذلك من خلال تطور كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2013م الى 2019م، حيث نلاحظ أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي يزداد كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهذا يعني أن العلاقة بين كل من (ROA و ROE) و GDP طردية.

• يؤثر التضخم ايجابيا على ربحية البنوك الإسلامية السعودية، بحيث أن له اثر ايجابي ومعنوي على العائد على حقوق الملكية وغير معنوي على العائد على الأصول، وهذا يرجع إلى أن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التمويل، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى زيادة الربحية، وأخيرا ينعكس على العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية.

• يؤثر سعر النفط سلبيا ومعنويا على ربحية المصارف الإسلامية؛ هذا يعني أن ارتفاع كل سعر النفط يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك الإسلامية، وهذا راجع إلى التقلبات التي يعرفها كل منهما وهذا ما أكدته (دراسة 2011 MuhamadAbduh and others).

• إن الزيادة في المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تساهم في زيادة العائد على حقوق الملكية ب 0.000075 وحدة، كما يزداد العائد على الأصول ب 0.000003 وحدة، وهذا ما يؤكد مساهمة GDP في تحسين ربحية البنوك الإسلامية ولو بشكل ضئيل.

• من خلال نتائج اختبار تصحيح الخطأ يمكن القول انه إذا ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة، ينخفض العائد على حقوق الملكية 3.355 ، كما ينخفض العائد على الأصول ب 0.00334 ، وإذا ارتفع سعر النفط بوحدة واحدة ينخفض العائد على حقوق الملكية ب 0.1136 كما ينخفض العائد على الأصول ب 0.00429 وهذا يؤكد بأن سعر النفط والتضخم يساهمان في تخفيض ربحية البنوك الإسلامية.

• أن المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بشكل كبير وهذا يظهر من معامل الارتباط الذي يقدر ب 94.81% بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، كما تقدر قيمته

ب77.02% بالنسبة للعائد على الأصول، وهذا يعني النسبة تفسر قوة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهي كبيرة جدا.

- متغيرات الاقتصاد الكلي تفسر العائد على الأصول بنسبة 99.05% ، كما تفسر العائد على الأصول بنسبة 87.46%، وهذا غير معقول أي أنه من المستحيل أن يتم تفسير ربحية البنوك الإسلامية بنسبة تقارب 100 بالمئة من خلال ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية فقط ومن المعروف أنه توجد عدة متغيرات اقتصادية ولكل منها أثر على الربحية ولو بنسبة ضئيلة.

خلاصة الفصل

لقد كانت الغاية من هذا الفصل هي معرفة العلاقة التي تربط متغيرات الاقتصادية ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية، وذلك من خلال تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، على ارض الواقع، حيث تطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى إخضاع متغيرات الدراسة إلى مجموعة من الاختبارات القياسية من بينها منهجية الاستقرارية وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ، كما قمنا بدراسة اختبار السببية و درجة التكامل بين المتغيرات وغيرها من الاختبارات، وذلك لمعرفة اثر تلك المتغيرات الاقتصادية على معدل العائد على حقوق الملكية في السعودية.

وفي الأخير قمنا بعرض النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها، ومن بين النتائج التي تم توصل إليها هي وجود ارتباط كبير ودرجة تكامل وطيدة بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول) ومتغيرات الاقتصاد الكلي، كما أن هناك علاقة سببية واحدة اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو العائد على حقوق الملكية، في حين انه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات الأخرى ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونوجد علاقة سببية واحدة اتجاه العائد على الأصول نحو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجودها بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

خاتمة

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وأسعار النفط، على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية، وذلك باستخدام النموذج الأفضل و الأمثل الذي يمكننا من معرفة دور كل متغير و مدى مساهمته في التأثير على الربحية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية حيث تطرقنا في المرحلة الأولى من الدراسة إلى اخذ مفاهيم و تعاريف وجيزة حول متغيرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة، كما أخذنا تعاريف حول الربحية و أهم مؤشراتها، أما في المرحلة الثانية حاولنا تطبيق النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري من خلال إخضاع متغيرات الدراسة إلى مجموعة من الاختبارات القياسية وذلك من خلال منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وتتمثل هذه الاختبارات التي خضعت لها متغيرات الدراسة في دراسة الاستقرار واختبار درجة التكامل المشترك وذلك لغرض معرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة. أم لا، بالإضافة إلى اختبار الحدود ، ثم يليه تقدير النموذج وفحص جودته وغيرها من الاختبارات القياسية الأخرى.

وبعد كل هذه الاختبارات التي خضعت لها متغيرات الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تعتبر كتأكيد أو نفي للفرضيات وكإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في: ما أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية؟

أولاً: نتائج الدراسة النظرية :

- تعد الربحية هدف و مقياس للحكم على إدارة المصرف وهي تعرف على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف.
- تعتبر مؤشرات الربحية من أهم المقاييس المستخدمة لمعرفة أداء ربحية البنوك ويعد معدل العائد على حقوق الملكية أكثر المقاييس استخداماً في هذه المؤشرات.
- يعتبر التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الإقراض، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على ربحية البنوك، وفي حال كانت الزيادة في المصاريف التشغيلية أكبر من معدلات التضخم، ولم تستطع البنوك الإسلامية نقل هذه التكاليف إلى العملاء، من المتوقع إن يؤثر التضخم سلباً في ربحية البنوك.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية، ويظهر هذا من خلال ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تطوير وتحسين أداء القطاع المالي السبب الذي يؤدي إلى تحسن أداء البنوك الإسلامية وبالتالي زيادة ربحيتها.

➤ إن لسعر النفط اثر كبير على ربحية البنوك الإسلامية، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك الإسلامية، في حين أنها قد تحقق نتائج (عوائد) مرضية بالرغم من تراجع أسعار النفط وهذا راجع إلى الانخفاض في التكاليف وانخفاض قيمة الديون.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية:

- وجود علاقة خطية بين كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول و متغيرات الاقتصاد الكلي (GDP.IF.OIL).
- كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة بعد إجراء الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة 1، باستثناء التضخم فهو مستقر في المستوى ومتكامل من الدرجة 0 .
- وجود علاقة سببية واحدة من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي نحو العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود علاقة السببية بين المتغيرات الأخرى و العائد على حقوق الملكية، كما توجد علاقة سببية واحدة من اتجاه العائد على الأصول نحو الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى والعائد على الأصول وهذا ما يجعلنا نقول بأن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المتغيرات تأثيرا وتأثر بربحية البنوك الإسلامية.
- قيمة معامل التحديد بالنسبة للعائد على حقوق الملكية هي 99.05%، كما أنها تقدر بالنسبة للعائد على الأصول ب 87.46% ، والنسبة الباقية التي تقدر ب 0.95% بالنسبة للعائد على حقوق الملكية و 12.54% بالنسبة للعائد على الأصول تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة.
- بناء على قيمة معامل التحديد نستنتج أن هذا النموذج غير مثالي أي أنه نموذج زائف.
- وجود تكامل مشترك بين كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول مع متغيرات الاقتصاد الكلي (GDP.IF.OIL).
- الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، وعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL بالنسبة لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- للناتج المحلي الإجمالي اثر ايجابي ومعنوي لكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بحيث يعتبر أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية.
- إن العلاقة بين التضخم والربحية هي علاقة موجبة، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات التمويل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على ربحية البنوك الإسلامية.
- إن لسعر النفط اثر كبير على ربحية البنوك الإسلامية، ويتجلى من خلال العلاقة السلبية الموجودة بين أسعار النفط والربحية، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك الإسلامية،

في حين أنها قد تحقق نتائج (عوائد) مرضية بالرغم من تراجع أسعار النفط وهذا راجع إلى الانخفاض في التكاليف وانخفاض قيمة الديون.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يجب وضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في توضيح اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية والتي نذكر منها:

- إقامة دورات وندوات وطنية ودولية لمناقشة موضوعات الربحية في البنوك الإسلامية وكل ما يتعلق بها.
- تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بالربحية في البنوك الإسلامية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- معالجة موضوع اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في دولة أخرى ومع تغير المتغيرات الاقتصادية.

أفاق الدراسة: من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض أفاق الدراسة:

- إجراء الدراسة باستعمال أساليب وطرق أخرى.
- محاولة تطبيق هذا الموضوع على بنوك أخرى وفي دول مغايرة.
- دراسة قياسية لمتغيرات اقتصادية أخرى وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر:

❖ **القرءان الكريم.**

المراجع:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2008م.
2. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010م.
3. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.
4. دهان عبد الرؤوف، الاقتصاد من الألف إلى الياء، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.
5. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2005م.
7. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان /الأردن، 2006م.
8. مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
9. محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان/الأردن، 2009م.
10. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008م.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. أحمد حسين، أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.
2. الطيبي فاطمة، حنيني رقية، دور إيرادات التمويل البنكي الإسلامي على الربحية "دراسة حالة البنوك الإسلامية الخليجية(2005-2018)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية أدرار، سنة 2018م/2019م.

3. بولغيتي فاطمة، بن يعيش لطيفة، تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017م-2018م.
4. جبايلي حياة أمينة، لقرع حامدة، تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أدرار، سنة 2015-2016م.
5. جهاد ذويب، رشيدة عزوز، فتيحة ولابي، أثر تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، سنة 2018م-2019م.
6. شيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017م.
7. علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000م/2014م)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017م.
8. قنيدي صبرين، إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (2009-2013)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2014/2015م.
9. كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية للفترة (1970م-2016م)، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

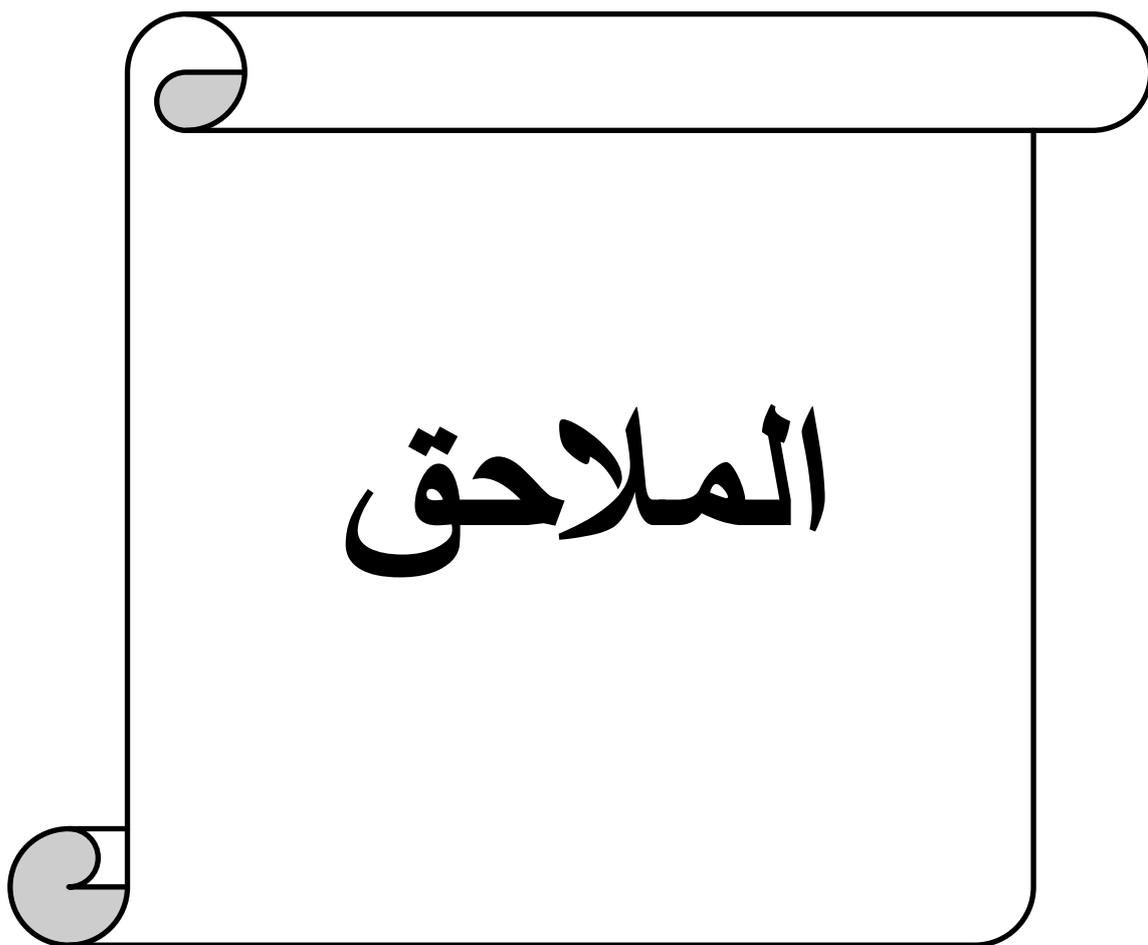
❖ المجلات:

1. الياس ندور، معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 10، 2017م.
2. بوالكور نور الدين، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970م-2016م) في إطار نموذج (ARDL)، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955م، سكيكدة، 2019.
3. رامي محمد أبو وادي، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 2، العدد 2، 2017.

4. عبد السلام الحمد، المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية من السوق الأردني، مجلة الجامعة الخليجية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، قسم العموم المالية والمصرفية، عمان/الأردن، سنة 2013.
5. عبد السلام لفته سعيد، بلال نوري سعيد، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية، دراسة مقارنة بين مصرفين أمريكيين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 37، 2016م.
6. علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1، يونيو 2015م، جامعة البصرة، العراق.
7. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن الشوماني، تحليل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، العدد 34، المجلد 9، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، سنة 2013م.
8. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018م.
9. فيصل شياد، مومني إسماعيل، هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد خمه لخضر، الوادي، العدد 11، 2016م.
- ❖ التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية:
1. القوائم المالية الأولية، الموجزة الموحدة لفترة 9 أشهر المنتهيتين في 30 ديسمبر 2008م و2009م.
2. القوائم المالية المرحلية، الموجزة الموحدة لفترة 6 أشهر المنتهية في 30 ديسمبر 2011م.
3. القوائم المالية الموحدة، للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011، 2012 وتقرير مراجعي الحسابات.
4. التقرير السنوي لمصرف الإنماء، سنة 2017م.
5. التقرير السنوي لسنة 2018م، مصرف الراجحي.
- ❖ الملتقيات الوطنية و الدولية:
1. جولي نسيه، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، يوم 14 نوفمبر 2019م.
2. مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007م.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Cupain Amzal, **The impact of macroeconomic variables on Indonesia banks profitability**, Jurnal ekonomi dan Bisnis Islam, Vol 2, No 1, Januari-Juni 2016.
2. Hamidah Ramlan, Mohd Sharizat Adnan, **The profitability of Islamic and conventional Bank: case study in Malaysia**, Procedia Economics and Finance 35, 359 – 367, 2016.
3. Imad z. Ramadan, **Bank –Specific determinants of Islamic banks profitability: AN empirical study of the Jordanain market**, International journal of Academic Research, Vol 3, 6 November, 2011.
4. Muhamad Abduh and others, **The impact of crisis and macroeconomic variable towards Islamic Banking deposits**, American journal of applied sciences 8(12): 1378-1383, 2011.
5. Nur Rainato Alarif, **The effect of macroeconomic variables of profit sharing yield decision in Indonesia Islamic Banking industry**, Economic Journal of Emerging Markets, Faculty of Economic Universitas Islam Indonesia Vol 3, Issue 3, , page 235-244, Décembre 2011.



الملحق رقم 1: تطور متغيرات الاقتصاد الكلي والربحية في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2013م إلى غاية 2019م.

تقارير صندوق النقد السعودي ربع سنوية للتضخم					
الوحدة: مليون ريال					
	ROE(%)	ROA(%)	GDP	INF(%)	OIL
2013Q1	13,5	2	69199	1,7	112,44
2013Q2	13,5	2	676884	1,3	102,56
2013Q3	13,5	2	711999	1,4	110,23
2013Q4	13,5	2	713980	0,4	109,23
2014Q1	13,9	2,1	734375	-0,1	108,14
2014Q2	15,2	2,3	710173	0	109,69
2014Q3	13,1	1,9	72097	0,5	101,9
2014Q4	13	1,9	638747	0,4	76,43
2015Q1	12,6	1,8	640506	-1,2	53,98
2015Q2	17,7	2,5	682121	-0,8	61,56
2015Q3	13	1,9	593629	0,3	50,44
2015Q4	13,9	2,1	54779	0,2	43,56
2016Q1	15	2,2	565881	3	33,84
2016Q2	14	2,1	597291	0,4	45,57
2016Q3	13	1,9	602084	0	45,8
2016Q4	13,4	2	636573	-1,4	49,05
2017Q1	14,2	2,2	632422	0,2	53,59
2017Q2	14,3	2,2	622246	0,3	49,55
2017Q3	14,4	2,2	641689	0,1	52,1
2017Q4	15,3	2,4	678913	-0,2	61,4
2018Q1	15,4	2,3	688131	3,9	66,86
2018Q2	16,6	2,5	738851	-0,5	74,53
2018Q3	16,4	2,5	745062	-0,2	75,07
2018Q4	17,6	2,5	766354	-0,7	68,76
2019Q1	18,5	2,6	718534	-0,7	63,1
2019Q2	18,5	2,6	740032	0	69,04
2019Q3	20	2,8	745369	0,4	61,59
2019Q4					

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي وتقارير التضخم الربع سنوية (النتائج المحلي والإجمالي والتضخم)،
العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من موقع مجلس الخدمات <https://ifsb.org-03.php>،
المالية وموقع الكتروني لسعر النفط

<https://fred.stlouisfed.org/series/DCOILBRETEU>

اثر متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، النفط) على ربحية البنوك

الإسلامية السعودية خلال الفترة 2013-2019

The Impact of Macroeconomic Variables (Inflation, gross domestic product, oil) on Saudi Islamic Banks Profitability During the period (2013-2019)

Par : FATAH Djamila ; BOUCHENTOUF Nour Elhouda directeur : ABDERRAHMANE Abdelkader

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2013/2019م، و تم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند تطرقنا للمفاهيم العامة الخاصة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر النفط) والربحية (معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) وفي الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي أثناء دراسة تطور المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كما استخدمنا المنهج الإحصائي و القياسي وذلك بالاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية و القياسية لدراسة اثار متغيرات الاقتصاد الكلي على الربحية باستخدام نموذج ARDL، حيث يركز هذا الأخير على عدة اختبارات نذكر منها اختبار الاستقرار، اختبار العلاقة السببية، اختبار التكامل المشترك... الخ. وذلك باستخدام برنامج Eviews9 للوصول إلى النتائج المحصل عليها.

أظهرت النتائج أن للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم أثر ايجابي ومعنوي على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية. أما أسعار النفط لها أثر سلبي على الربحية، فهي تساهم في تخفيض ربحية البنوك الإسلامية، وهذا راجع الى تطور كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وسعر النفط خلال الفترة من 2013م الى 2019م.

الكلمات المفتاحية: الربحية، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر النفط، العائد على حقوق الملكية، العائد على الاصول، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، الاستقرار، السببية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract :

This study aims to clarify the effect of the macroeconomic variables on the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia during the period spanning from 2013/2019 AD, and the descriptive approach was relied upon in the theoretical side when we touch on general concepts of macroeconomic variables (gross domestic product, inflation, price Oil) and profitability (rate of return on property rights and return on assets) On the applied side, we used the analytical method while studying the evolution of independent variables and the dependent variable, and we also used the statistical and standard approach by relying on some statistical and standard tools to study the effect of macroeconomic variables on profitability using The ARDL model, where the latter is based on several tests, including the stability test, the causal relationship test, the joint integration test, etc., by using a Eviews9 program to reach the results obtained.

The results showed that the GDP and the rate of inflation had a positive and moral impact on both the return on property rights and the return on assets, where the GDP is the most economic variable affecting the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia. As for oil prices, they have a negative impact on profitability. , As they contribute to reducing the profitability of Islamic banks, and this is due to the evolution of both the return on property rights and return on assets and the price of oil during the period from 2013 to 2019.

Key words: Profitability, Inflation, Gross Domestic Product, Oil price, Return On Equity, Return On Assets, A Self-Regression Model For Distributed Time Gaps(ardl), Stability, Causality, Mutual Integration, Error Correction Model.